بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمد للّه ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيِّد الأنبياء والمرسلين ، وبعد .

فإنه لا يخفى على مسلمٍ مكانةُ حديث رسول اللّه ﷺ ، وأنّه المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد كتاب اللّه الكريم ، ومن هنا كانت عناية علماء المسلمين بحديث النبيّ ﷺ ، في جمعه وتدوينه ، ومعرفة صحيحه من غيره ، والإفادة منه .

وكان صحيحا الإمامين الجليلين أبي عبد اللّه محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٦ - ٢٥٦ هـ) ، وأبي الحسين مسلم بن الحجّاج النيسابوريّ (٢٠٤ - ٢٦١ هـ) أجلَّ ما جُمع في ذلك ، والمقدَّمَين على ما سواهما دون منازع ، وعُني الأئمَّة بعدهما بهذين السِّفرين العظيمين ، شرحًا واختصارًا واستدراكًا وتعليقًا .

وكان ممّا دار حول « الصحيحين » من عملٍ : الجمعُ بينهما .

وتصدّى الإمام أبو عبد اللّه محمد بن نصر الحُميدي (٤٨٨هـ) للجمع بين كتابي الشّيخين ، في عملٍ وُصف بأنّه من أحسن ما جَمع بينهما من الكتب .

وقد جعل الحميديّ كتابه في خمسة أقسام : مسانيد العشرة - المقدّمين بعد العشرة - المكثرين - المُقلّين - النّساء .

وفي كل مسند يذكر ما اتّفق عليه الشّيخان ، وما انفرد به

كلّ واحد منهما .

وأفاد العلماءُ كثيرًا من كتاب الحُميديّ ، وعرفوا قدره وقيمته[١].

وكان ابن الجوزي واحدًا ممّن عُنوا بكتاب الحميديّ ، فألف كتابه الذي نقدّم له في هذه الصّفحات - على كتاب الحُميدي .

وقبل الحديث عن كتاب ابن الجوزيّ نعرّف بالمؤلّف فنقول :

مؤلّف الكتاب[٢] : هو أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن علي ، ابن الجوزيّ ، يرجع نسبه إلى أبي بكر الصّدّيق رضي اللّٰه عنه .

---

(١) تحدّثْتُ عن الحميدي وكتابه « الجمع » حديثًا مفصّلًا في مقدمة تحقيقي للكتاب .

(٢) لأبي الفرج ترجمة في عدد كبير من المصادر ، اعتمدت في كتابة هذه النبذة على :

- « المختصر المُحتاج إليه » - لابن الدُّبيثي (٦٣٩ هـ) ٢ / ٢٠٥ .
- « مرآة الزمان » - لسبط ابن الجوزي يوسف بن قزعلي (٦٥٤ هـ) ٨ / ٤٨١ .
- « التكملة » - للمنذري (٦٥٦ هـ) ١ / ٣٩٤ .
- « وفيات الأعيان » - لابن خلّكان (٦٨٠هـ) ٣ / ١٤٠ .
- « سير أعلام النُّبلاء » - للذّهبي (٧٨٤ هـ) ٢١ / ٣٦٥ .
- « ذيل طبقات الحنابلة » - لابن رجب (٧٩٥ هـ) ١ / ٣٩٩ .

وما بعد الصفحات المذكورة .

وفي حواشي « التكملة » و « الوفيات » و « السير » أسماء مصادر كثيرة ذكرت أخبار ابن الجوزيّ . وكُتب عنه في دراسات مستقلّة ، وفي التقديم لما حُقّق من كتبه .

وقيل في تسميته بالجوزي : إن جعفرًا أحد أجداده يُنسب إلى فُرْضة من فُرَض البصرة يقال لها : جَوزة ، وفُرضة البحر : ثُلمته التي يُسْتَقى منها ، وَمَحَطّ السُّفُن . وقيل : نسبة لجَوزة كانت في داره ، أو لِـمحِلَّةٍ .

وُلد أبو الفرج في بغداد حوالي سنة عشر وخمسمائة ، ومات أبوه وله من العمر ثلاث سنوات ، فرعَتْه عَمَّتُه وكانت صالحة ، فحملَتْه إلى مسجد أبي الفضل محمد بن ناصر ، فاعتنى به ، وأسمعه الحديث ، وقرأ القرآن ، وتفقّه ، وسمع الشيوخ .

وقد **تلقَّى ابن الجوزيّ علومه** على عشرات العلماء في عصره ، ذكر منهم في « المشيخة » بضعا وثمانين ، وأشار إلى غيرهم في مؤلَّفاته .

ومن أشهر شيوخه : أبو الفضل محمد بن ناصر ، وهبة اللَّه محمد بن الحُصين ، وأبو الحسن علي بن عبد الواحد الدّينوريّ ، وأبو غالب أحمد بن الحسن ، ابن البنَّاء ، وأبو الحسن علي بن عبيد اللَّه الزّاغوني ، وأبو محمد عبد اللَّه بن أحمد ، ابن الخشاب ، وأبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي ، وغيرهم .

وتنوّعت معارف شيوخه وتعدّدت علومهم وثقافتهم ، فأخرجت منه عَلَمًا موسوعيًا .

ذاع صيت ابن الجوزي واشتهر ، وألَّف في علوم القرآن والتفسير، والحديث وعلومه ، والفقه ، والوعظ ، واللغة ،

والأدب ، والتاريخ ، وغيرها ، وفاق أقرانه في الوعظ ، و عُرف به وغلب عليه . وخطب ووعظ ، وحضر مجلسَه الخلفاءُ والوزراء والعلماء والأعيان ، وقيل : كان يحضر مجلسه ما بين عشرة آلاف إلى مائة ألف .

تتَلْمَذَ لابن الجوزيّ عدد كبير من علماء عصره ، منهم :

موفّق الدين ابن قدامة ، وعبد الغني المقدسي ، وابن الدُّبيثي ، وابن النّجّار ، وسبطه شمس الدين يوسف بن قزعلي ، والضياء بن خليل ، وابن عبد الدائم ، وغيرهم .

ألَّفَ أبو الفرج كتبًا كثيرة ، في علوم متنوعة ، وصار واحدًا من أكثر المصنِّفين في تاريخ العربية . وبلغت مؤلّفاته عدّة مئات ، ما بين كبير يقع في مجلدات ، وصغير في كُرّاسات : قال تلميذه ابن الدُّبيثي : لا أعرف أحدًا له تصانيف موجودة أكثر من ابن الجوزي في فنون العلم ، ورأيت أسماءها مفردةً في كُرّاس .

وقسّم سبط ابن الجوزيّ ما وصله من مصنّفات جدّه إلى : التفسير ، والحديث ، والتواريخ والسير ، والعربية ، والأصول ، والفقه ، والمناقب ، والرّياضيات ونحوها ، والطّبّ ، والأشعار ، وغيرها ، وعدَّدها ، وذكر أن مجموع ما وصله مائتان ونيّف وخمسون ، وأن مصنفات جدّه بلغت ثمانمائة ، اخترَعَها وأودَعَها حكمةً وصوابًا .

وأورد الذهبيّ أسماء عدد من كتبه ، وقال : إنها نيِّفت على

الثلاثمائة ، كما نقل عن ابن البُزوري في « تاريخه » : أنّها تزيد على ثلاثمائة وأربعين .

أما ابن رجب فقد ذكر بعضَ مؤلَّفات ابن الجوزي ، ثم نقل عن الإمام ابن تيمية في « أجوبته المصرية » : كان الشّيخ أبو الفرج مُفتيًا ، كثير التصنيف والتأليف ، وله مصنَّفات في أمور كثيرة ، حتى عددْتُها فرأيتها أكثر من ألف مصنّف ، ورأيت بعد ذلك ما لم أره .

وهكذا نجد إجماع العلماء على تنوُّع تآليف ابن الجوزي ، وعلى غزارة إنتاجه العلميّ ، رغم اختلافهم في عدّتها بين ثلاثمائة وألف . وقد وصلنا عددٌ غير قليل من مؤلَّفاته .

وعُني المحدثون بحصر مؤلّفات ابن الجوزي ، سواء منهم من قَدَّمَ لكتبه ، أم من تَحَدَّثَ عنه ، أم من حصر ما طُبع من تراث العربية . وكان عمل الأستاذ عبد الحميد العلوجي في حصر مؤلَّفات ابن الجوزي في الكتاب الذي أفرده لذلك أوسع وأحسن الأعمال ، وقد صنّفها في فنون ، وتحدّث عمّا عرفه من هذه الكتب ورغم ما فاته ، والخلط الذي وقع بين بعض الكتب ، إلَّا أنَّه المقدّم في هذا الموضوع[1] .

---

(١) طبع كتاب « مؤلّفات ابن الجوزي » سنة (١٣٨٥هـ) - بغداد : دار الجمهورية ،ثم طبع ثانية في الكويت : مركز الوثائق سنة(١٤١٢هـ) .وينظر =

وطُبع **لابن الجوزي** عددٌ غير قليل من مؤلفاته ، وقد حاولت حصر ما عرفت من هذه المؤلفات ، ورغم أن المكتبات تحمل لنا كل يوم جديدًا من مؤلَّفاته ، فقد وقفت على أكثر من سبعين كتابًا له ، وهي :

- « أخبار الأذكياء » .
- « إخبار أهل الرُّسوخ » .
- « أخبار الحمقى والمُغفّلين » .
- « إخبار الظِّراف والمتماجنين » .
- « أخبار (أحكام) النساء » .
- « أعمار الأعيان » .
- « بحر الدُّموع » .
- « برّ الوالدين » .
- « البرُّ والصِّلة » .
- « بستان الواعظين » .
- « بكاء الناس على الشباب وجزعهم من الشيب » .
- « تاريخ عمر بن الخطاب » .

= مؤلّفات ابن الجوزي « في هدية العارفين » (١ / ٥٢٠) ، إضافةً إلى المصادر المذكورة سابقًا .

- « التبصرة في أحوال الموتى والآخرة » .
- « تحفة الواعظ في نزهة الملاحظ » .
- « التحقيق في أحاديث الخلاف » .
- « تذكرة الأريب في تفسير الغريب » .
- « تذكرة خواصّ الأمّة في معرفة الأئمّة » .
- « التذكرة في الوعظ » .
- « تقويم اللسان » .
- « تلبيس إبليس » .
- « تلقيح فهوم أهل الأثر » .
- « تنبيه النائم الغُمر على مواسم العُمر » .
- « الثّبات عند الممات » .
- « الحثّ على حفظ العلم وذكر كبار الحُفّاظ » .
- « الحدائق في علم الحديث والزُّهديات » .
- « درء اللّوم والضَّيم عن صوم يوم الغيم » .
- « دفع شُبه التشبيه » .
- « ذمّ الهوى » .
- « الذّهب المسبوك في سير الملوك » .

- « رءوس القوارير » .
- « روح الأرواح » .
- « زاد المسير » .
- « الزّهر الفائح في ذكر من تنزّه عن القبائح » .
- « سلوة الأحزان بما روي عن ذوي العرفان » .
- « الشّفاء في مواعظ الملوك والخلفاء » .
- « صفة الصفوة » .
- « صيد الخاطر » .
- « الضعفاء والمتروكون » .
- « الطّبّ الرّوحانيّ » .
- « عجائب علوم القرآن » .
- « العروس (مولد النبي ﷺ) » .
- « العلل المتناهية في الأحاديث الواهية » .
- « فضائل القدس » .
- « فنون الأفنان » .
- « القرامطة » .
- « قرّة العيون النواظر » .

- « القصّاص والمذكّرين » .
- « كشف النّقاب في الأسماء والألقاب » .
- « اللطائف في المواعظ » .
- « لفتة الكبد إلى نصيحة الولد » .
- « مثير العزم السّاكن إلى أشرف الأماكن » .
- « المجتبى من المجتنى » .
- « مختصر صفوة الصفوة » .
- « مختصر لقط المنافع » .
- « المُدهش » .
- « المذهب الأحمد في مذهب الإمام أحمد » .
- « مشيخة ابن الجوزي » .
- « المصباح المضيء في خلافة المستضيء » .
- « المُصَفّى بأكفّ أهل الرّسوخ » .
- « المقامات » .
- « ملتقط الحكايات » .
- « مناقب الإمام أحمد » .
- « مناقب بغداد » .

- « مناقب الحسن البصري » .
- « مناقب عمر بن عبد العزيز » .
- « مناقب معروف الكرخي » .
- « ألمنتظم » .
- « المواعظ والمجالس » .
- « الموضوعات » .
- « نزهة الأعين النواظر » .
- « نواسخ القرآن » .
- « وصايا ونصائح لطالب العلم » .
- « الوفا بأحوال وفضائل المصطفى » .
- « الياقوتة في الوعظ » .

* * *

وجهد أبي الفرج الكبير في التعليم والوعظ والتأليف كان محلّ **تقدير العلماء** في عصر أبي الفرج وبعده ، **فأثنى** عليه العلماء والمؤرّخون ، **ونعتوه بأحسن النعوت** :

قال ابن الدُّبيثي : « صاحب التّصانيف في فنون العلم والتفسير والفقه والحديث والوعظ والتاريخ ، وإليه انتهت معرفة الحديث وعلومه ، ومعرفة صحيحه .... » .

وقال ابن خلّكان : « الفقيه الحنبليّ الواعظ ، كان علّامة عصره ، وإمام وقته في الحديث وصناعة الوعظ .... » .

وقال الذّهبي : « وكان رأسًا في التّذكير بلا مدافعة ، يقول النَّظم الرّائق ، والنَّثر الفائق بديهًا ... لم يأتِ قبلَه ولا بعدَه مثلُه ، فهو حامل لواء الوعظ ، والقيِّمُ بفنونه .... وكان بحرًا في التفسير ، علّامة في السِّير والتاريخ ، موصوفًا بحُسن الحديث ومعرفة فنونه ، فقيهًا ، عليمًا بالإجماع والاختلاف ، جيِّدَ المشاركة في الطّبّ ، ذا تفنُّن وفهم وذكاء وحفظ واستذكار وإكباب على الجمع والتصنيف » .

وقال ابن رجب : « الحافظ المُفسِّر الفقيه الواعظ الأديب ، شيخ وقته ، وإمام عصره ... لم يكن لمجالسه الوعظيّة نظير ولم يُسْمَع بمثلها ، وكانت عظيمة النفع ، يتذكّر بها الغافلون ، ويتعلَّم منها الجاهلون ، ويتوب فيها المذنبون ، وقد تكلّم مرّة فتاب في المجلس نحو مائتي رجل » .

وقال : « وكان من أحسن النّاس كلامًا ، وأتمِّهم نظامًا ، وأعذبهم لسانًا ، وأجودهم بيانًا ، وبورك له في عمره وعمله ، فروى الكثير ، وسمع النّاسُ منه أكثر من أربعين سنة ، وحدّث بمصنّفاته مرارًا » .

ونختم حديثنا عن مكانة ابن الجوزي وجهوده بما نقل سبطه عنه : « كتبتُ بإصبعيّ هاتين ألفي مجلّدة ، وتاب على يديّ مائة

ألف ، وأسلم على يديَّ ألف يهوديّ ونصرانيّ » .

* * *

ومع هذه المكانة ، وهذا الثناء الكبير على المؤلِّف ، فإنه لم يَنْجُ من **النقد** ، ولم يسلم من **الخطأ** ، وكان للعلماء **ملحوظات** عليه :

وفي مقدّمة ما أُخذ على المؤلِّف - وهو ما سنلحظه عليه في هذا الكتاب - ميلُه إلى التأويل ، ولهذا قال الذهبي : « فليته لم يَخُضْ في التأويل ولا خالف إمامه » .

وقال ابن رجب : « ... ومع هذا فللناس فيه - رحمه اللَّه - كلام في وجوه :

منها : كثرة أغلاطه في تصانيفه ، وعذره في هذا واضح ، وهو أنّه كان مُكثرًا من التصانيف ....

ومنها : ما يوجد في كلامه من الثّناء والتّرفّع والتّعاظم ، وكثرة الدّعاوى .

ومنها : وهو الذي من أجله نَقِمَ جماعة من مشايخ أصحابنا وأئمّتهم من المقادسة والعلثيّين ، من ميله إلى التأويل في بعض كلامه ، واشتدّ نكرهم عليه في ذلك ... »[1] .

* * *

---

(١) وينظر « فتاوى ابن تيمية » (٤ / ١٦٩) .

وبعد هذه الحياة الحافلة جدًّا واجتهادًا بما لها وما عليها ، وقع لأبي الفرج محنة عظيمة ، أفاضت الكتب بذكرها ، وتتلخّص في حمل الرافضة وكارهي الحقّ وأهله عليه ، والوشاية به إلى السلطان ، فحُمل مُهانًا ذليلًا ، إلى واسط ، وسُجن فريدًا خمس سنين ، ثم أُعيد إلى بغداد بعد معاناة طويلة .

ومات ابن الجوزي - رحمه اللّه تعالى وغفر له - ليلة الجمعة الثالث عشر من رمضان سنة سبع وتسعين وخمسمائة ، ودفن بعد صلاة الجمعة ، في يوم مشهود ، وجنازة حضرها الجموع الغفيرة ، وأفاضت الكتب بوصفها ، والحديث عنها .

* * *

الكشف عن مشكل الصحيحين :

ألّف أبو الفرج ابن الجوزيّ الكتاب الذي بين أيدينا كشفًا وشرحًا لكتاب أبي نصر الحميدي « الجمع بين الصحيحين » . وقبل الحديث عن عمل المؤلف في الكتاب نشير إلى المقدّمة الوجيزة التي صنعها له ، والتي بدأها بحمد اللّه تعالى ، والصلاة والسلام على نبيّه ، ثم الإشادة بعلماء الحديث ، والإشارة إلى جهودهم الكبيرة في الرّحلة لجمع الحديث ، والاجتهاد في تنقيحه وتصحيحه ، ثم تحدّث عن فتور الهمم بعد ذلك حتى قام الحُميديّ بجمع « الصحيحين » في كتاب واحد « فصار - لقدره في نفسه - مقدّمًا على جميع جنسه ، فتعلّق به من بقي عنده من الرَّغبة في النّقل رَمَق » . وذكر أنه طُلب منه شرح مشكل الكتاب ، فظنَّ

الأمرَ سهلًا ، فإذا نَيْلُ سُهيل أسهل .

وقال : إن الحميديّ ألّف كتابًا في شرح غريب مفردات الكتاب ، لكن كشف الإشكال المعنويّ أجدرُ وأحقّ .

وبعد ذلك ذكر بعض ما سيعمله في الكتاب : ومنه : أنّه سيعرض للمشكل من الحديث ويترك ما سواه ، وسيتناول ما فيه اعتراض ويحتاج إلى جواب ، وأن الحديث إذا تردّدَ في أكثر من مسند فإنّه يتكلَّمُ عنه أول مرّة ثم يُحيل عليه فيما يأتي .

وأمِلَ ابن الجوزيّ أن يُغْنيَ كتَابُه هذا في شرح المشكل عن غيره من الكتب وعن سؤال العلماء .

وانتقل بعد ذلك لشرح مقدّمة كتاب الحميديّ ، فتناول منها مسألتين :

الأولى : كلامه عن أوائل المصنّفين في الحديث ، فأشار ابن الجوزي إلى المقدّمين من العلماء في هذا الفنّ في مختلف الأمصار .

أما المسألة الثانية : فكانت تعقيبه على كلام الحُميدي في ترتيبه الكتاب : وقد علّق عليه وانتقده ، وكان ممّا قاله : « اعلم أن هذا الترتيب ما وفى فيه بالشّرط ؛ فإنّه ذكر في المقدَّمينِ خلقًا من المؤخَّرين ... » . وساق أمثلة لذلك ، ثم قال : « ثم إنه ذكر في المُقلِّين جماعة لهم حديث كثير .... وقد ذكر في المقدّمين جماعة لكلّ واحد منهم حديث أو حديثان .... فالترتيب في نهاية

الخطأ ، غير أنه لابُدّ من الجري على رسمه ، فإنّ المقصود إنما هو الحديث » .

وبعد هذه المقدّمة شرع ابن الجوزي بشرح الكتاب وكشف مشكله ، **وأوجز هنا أهم ما عمله** المؤلّف في هذا الكتاب :

يبدأ ابن الجوزيّ مسند كلّ صحابيّ بحديث موجز عنه ، ثم يذكر عدد ما رُوي له من الأحاديث ، وما أُخرج له في « الصّحيحين » منها .

ويأخذ المؤلّف بعد ذلك بشرح الأحاديث ، ويسير على ترتيب الحميدي للمسانيد والأحاديث داخل كلّ مسند ، وليس لازمًا أن يتناول المؤلّف كلّ الأحاديث ، فقد يتجاوز عمّا يرى أنه لا إشكال فيه ولا يحتاج إلى كشف من الأحاديث .

وفي شرح الحديث يذكر جزءًا منه ، وغالبًا ما يكون من أوّله ، ثم يشرحه ، وينتقل إلى شرح سائر ما في الحديث من مشكل ، يذكر النصّ أحيانًا ، أو لفظة يريد شرحها أو معنى يريد التعليق عليه . وربما ذكر الحديث مُتَصرِّفًا فيه ، أو تاركًا ألفاظًا أو عبارات منه ، أو يذكره بالمعنى . وابن الجوزي بهذا المنهاج جعل كتابه مرتبطًا بكتاب الحميدي ارتباطًا وثيقًا ، وصار فصل الكتابين أمرًا صعبًا .

وفي تناول أبي الفرج للحديث يسلك طرقًا مختلفة ، فهو يسعى لكشف المشكل من الحديث ، والمشكل عنده قد يكون في

اللفظ ، أو في المعنى ، أو في الرّواية ، أو الراوي ، أو فيما يدور حول الحديث من تساؤلات وما يُثير من استفسارات ، أو فيما يكون فيه من الأحكام والمباحث الفقهية ....

فهو في أكثر الأحاديث **يشرح الألفاظ** التي يراها غريبة أو محتاجة إلى توضيح ، وفي شرحه لها يُعنى بضبط اللفظة ، وذكر تصاريفها واشتقاقاتها ، وبيان دلالتها ، ويستشهد على ما يقول :

* فأمّا قوله [(١)] : « لو منعوني عقالًا » فالعقال اسم مشترك يقع على الذي يُشدُّ به البعيرُ ، فإن أراد ذلك فهو للمبالغة . ويقع على صدقة عام. قال الأصمعي : العقال : زكاة عام ، وأنشد .

سعى عقالًا فلم يترك لنا سَبَدًا فكيف لو قد سعى عمرو عقالين

والمعنى : أخذ عمرو صدقة عام .... . (٥)

* وفي حديث فَدْعِ أهل خيبر عبد اللّٰه بن عمر يقول :

الفَدع : إزالة المفاصل عن أماكنها وذلك بأن تزيغ اليدُ عن عظم الزّند ، والرّجل عن عظم السّاق . (٤٥)

* « أن غلامًا قُتل غِيلة » . قال أبو عُبيد : الغِيلة : أن يُخدع الإنسان بالشيء حتى يصير إلى موضع يخفى ، فإذا صار إليه قُتل . (٤٦)

---

(١) سأضع بين قوسين رقم الحديث الذي أخذ منه النصّ الذي أُورده .

* وفي الحجّ لُغتان : فتح الفاء وكسرها ، وقال ثعلب : هو بالفتح مصدر ، وبالكسر اسم . (٥٤)

* وتعرض بضم الراء وكسرها لغتان ، يقال : عرضت الشيء أعرضه بكسر الراء في قول الأكثرين ، والأصمعي يقول بالضمّ ، وكذلك قال ابن السكّيت ... (١٢٦٦)

* وابهارّ الليلُ : معناه انتصف ، أُخِذ من بُهرة الشيء . أي وسطه . (٥٥)

* والفُويسقة : الفأرة ، سُمِّيت بذلك إمّا لخروجها ، أو لفعلها فعل الفُسّاق من الفساد .. (١٢٦٦)

* العَذراء : اسم مأخوذ من العُذرة : وهو ما يهتكه الافتضاض . والخِدر : تستتر به المرأة ، والأصل في الخِدر الاستتار ... (١٤٦٨)

* . . . سُمّي الطبق بدرًا لاستدارته وحسن اتّساقه ، تشبيهًا بالقمر إذا امتلأ نورًا . (١٢٥٨) .

* السَّفعاء : كأنه مأخوذ منه سَفع النّار . (١٢٦٩)

* والمِرْبد : البيدر . وهو الجرين أيضًا حيث يوضع التَّمر قبل أن يُوضع في الأوعية ويُنقل إلى البيوت . ويقال لموقف الإبل مِربد أيضًا ، واشتقاقه من ربد : إذا أقام . والمربد والجرين لأهل الحجاز ،

والأندر لأهل الشام، والبَيدر لأهل العراق ، ويسمّيه أهل البصرة الجَوخان . (١٣١٦)

وهكذا نلمح الشّرح المعجميّ واضحًا في الكتاب ، ضبطًا ، وتفسيرًا ، واشتقاقًا ، ونقلًا لأقوال العلماء ، واستشهادًا ... بل إن بعض الأحاديث لم يذكر المؤلّف فيها إلّا جزءًا يسيرًا ليُفسِّرَ بعضَ ما فيها من الغريب :

* « من تعارّ من الليل » يعني استيقظ (٥٥٥) ولم يذكر في الحديث غير ذلك .

* « لو اشتريْتَ حمارًا تركَبُه في الرَّمضاء » يعني الحرّ . (٥٤٣)

* « لا يسمع مدى صوت المؤذِّن جنيّ ولا إنسيّ ولا شيءٌ إلا شهد له » المدى : الغاية . (١٤٧٤)

لم يذكر في هذه الأحاديث غير ما نقلْنا ، ومثلها كثير .

وفي إطار عناية أبي الفرج بالجانب اللفظيّ في الحديث الشريف ، يتعرّض لبيان **الألفاظ المعرّبة** ، وهو تلميذ لأبي منصور الجواليقي صاحب « المعرّب » أحسن ما كُتب في العربية في ذلك ، فلا غروَ أن ينقل في كلّ لفظ قراءته على شيخه ما يتعلّق بتعريب اللفظ ، وأصله ، وكلّ هذه النقول موجودة في « المعرّب » :

* « ثم جاء بطَست ... قرأتُ على شيخنا أبي منصور اللغوي عن أبي عبيد عن أبي عُبيدة قال : ومما دخلَ في كلام العرب الطَّست ، وهو فارسيّ معرب . (٢٩٦)

* إسماعيل اسم أعجمي ، وفيه لغتان باللام والنون ، قال الرَّاجز ... كذلك قرأته على شيخنا أبي منصور اللغوي . (٥٦٣)

* وقد قرأت على شيخنا أبي منصور اللّغوي قال : الأسوار من أساورة الفرس أعجمي معرّب .... (٦٢١)

ومثل ذلك كثير في الكتاب .

وإذا ورد في الحديث المشروح **لفظة من ألفاظ القرآن الكريم** ، أو آية من آياته البيّنات ، أشبعها المؤلّف شرحًا وتفسيرًا ، وأفاض في الحديث عن لغات اللفظة ومعانيها وأسباب النزول وغيرها :

* ففي شرح ﴿ عُتُلٍّ بَعْدَ ذلك زنيم ﴾ ينقل الأقوال والتفسيرات فيها . (٩٢٢)

* وفي ﴿ أُفٍّ ﴾ عشر لغات - ذكرها وذكر القراءات فيها . (١٦١٢)

* وفي قوله تعالى : ﴿ وثيابَك فَطَهِّرْ ﴾ قال : اختلف المَفسِّرون في المراد بالثِّياب على .... ثم اختلف هؤلاء في تطهيرها ... (١٢٤٩)

* وفي قوله تعالى : ﴿ اللّهمّ إن كان هذا هو الحقّ من عندك .. ﴾ يتحدّث المؤلف عن أسباب النزول ، وعن الأقوال في المشار إليه بـ (هذا) ، وعن معنى ﴿ وأنت فيهم ﴾ وعن باقي الآية حديثًا مطوّلًا يُخيَّل إليك معه أنّك تقرأ للمؤلِّف في « زاد المسير » أو في تفسيره الكبير « المغني » . (١٦٣٣)

ومن عناية ابن الجوزي بالمفردات وشرحها المعجمي **اهتمامه بالروايات واختلاف لفظ الحديث** :

* الذي قرأْناه على مشايخنا « حسناء » ، ورأيْتُه بخطّ أبي عبد اللّه الحميدي « حسنًا » (٤٣٧) .

* « فأخذَتْنِي رَجْفَة » وقد رواه قوم : « وَجْفَة » بالواو . (١٢٤٩)

* فأما يوم « السبع » فأكثر المحدّثين يروونه بضم الباء ... عن ابن الأعرابيّ : يوم السبع بتسكين الباء : وهو الموضع الذي يكون فيه المحشر . (١٧٩٨)

* انطلق إلى « نخل » ، هكذا ضبطْناه عن أشياخنا ... وذهب بعضُ المحدِّثين إلى أنه « نَجْل » .... (١٨٧٦)

ومن ذلك تنبيهه على **تصحيفات** المحدِّثين **ولحنهم** ، وما يقع فيه بعض طلاب الحديث من خطأ في قراءة أو رواية بعض الألفاظ :

* ففي « أذربيجان » يقول ابن الجوزي : ومن قرأة الحديث

من يقول : « آذربيجان » بالمدّ ، وهو غلط . (٩)

* وفي « القاريّ » قال : وربما نسبه بعضُ قرأة الحديث إلى القراءة فلم يشدد الياء ، وهو غلط . (٣١)

* « السُّلَامى » وربما شدّده أحداث طلبة الحديث لقلّة علمهم . (٣١٠)

* « قَرْن » بتسكين الراء ، وربما فتح الراء من لا يعرف من الفقهاء وطلبة الحديث . (٨٣٦)

* وقال في « جُئِثْتُ » : وقد صحَّفَه بعضُهم فقال : جَبُنْت من الجبن ، وليس هذا موضعَه . (١٢٤٩)

* وقد رواه قوم : « على قبرِ منبوذٍ » بكسر الراء مع الإضافة ، وفسّره باللقيط وهذا ليس بشيء .... . (٨٧٩)

ويرتبط بهذا أيضًا تنبيهه على **أغلاط العامة ولحنهم** فيقول :

* القيء مهموز ، والعامّة تثقله ولا تهمزه . (٣٨)

* قال شيخنا أبو منصور اللغويّ : والعامّة تقول : هم الذُّعّار بالذّال المعجمة ، وإنّما هو بالدّال . (٤٢٢)

* والغُلَيِّم تصغير غلام ، قرأت على شيخنا أبي منصور اللغوي قال : يذهب عوامّ الناس إلى أن الغلام والجارية العبدُ والأمة خاصّة ، وليس كذلك ، وإنما الغلام والجارية : الصغيران (٨٥١)

* قال الخطّابي : الأواقيّ مفتوحة الألف مشدّدة الياء غير مصروفة ... والعامة تقول آواق ممدود الألف بغير ياء . (١٢٧٠)

* وفي « إبط » يقول : قال أبو منصور : وبعض المُتَحَذْلِقين يقول : الإبِط بكسر الباء ، والصواب سكونها . ثم ينقل : ولم يأت شيء من الكلام على « فِعِل » إلّا ... (١٧٨٠) .

وإذا كان ما قدّمنا جانبًا من عناية المؤلف بالألفاظ ، وكشفه لمشكلاتها فإن هذا - كما أسلفْنا عن ابن الجوزيّ - أمرٌ يسير ، وإن كشف الجانب المعنويّ من الحديث هو الأهمّ عنده .

فمن كشف الإشكال المعنوي في الحديث بيان المعنى الإجماليّ ، والمقصد العام ، وما يدلّ عليه الحديث :

* أثنى رجلٌ على رجل ... يقول : معنى الحديث : أنّك عرّضْتَ صاحبك للهلاك بمدحك إيّاه ؛ لأن المدح يُحرّك الإعجاب بالنّفس والكِبْرَ . (٤٧٨)

* « لينتهينّ قوم يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة ... » لمَّا كان المأخوذ على المتعبّد في الصلاة أن يخشع ، والخشوع التذلُّل والتواضُع ، ناسب هذا الوعيد سوء الأدب . (٤٢٨)

* « الحياء لا يأتي إلا بخير » وهذا لأن المستحيي ينقبض عن كثير من القول والفعل . والوقاحةُ توجب الانبساط فيقع الشرّ من ذلك . (٤٥٤)

* « فاغْفِرْ لي ما قدَّمْتُ وما أخَّرْت » يحتمل وجهين : أحدهما : ما قدّمت من الذُّنوب وما أخّرْت منها ، كأنَّه قال : اغفر لي القديم والحديث . والثّاني : فاغفر لي ما قدّمت ممّا ينبغي أن يؤخّر ، وما أخّرْتُ ممّا ينبغي أن يقدّم . وقوله : « وما أنت أعلم به منّي » يحتمل وجهين : أحدهما : ما قد نسيته من الزّلل . والثّاني : ما هو خطأ عندك وأنا لا أعلم أنه خطأ . (٨٣٩)

* وفي تفسير « لا يُجاوِزُ حناجِرَهم » يقول ابن الجوزي : المعنى أنّهم لا يفهمون ما فيه ولا يعرفون مضمونه ، فإن هذا الشخص لو عرف وجوب طاعة رسول اللّه ﷺ من القرآن ، وأنّه الحقّ في جميع أحواله ما قال هذا ، ولكنه اقتصر على القراءة من غير تدبّر لما يقرأ . (١٣٠٣)

* « يعمد أحدُكم إلى سيفه فيدُقُّ على حدّه » قال : كناية عن ترك القتال ؛ لأنّه إذا فعل هذا بسيفه لم يقاتل . (٤٨٦)

* « من سترَ مُسلِمًا » أي : لم يُظهِر عليه قبيحًا ، وهذا لا يمنع الإنكار عليه ؛ لأن الإنكار فيما خفي يكون في خِفية . (١٠٤٨)

* وفي حديث : أكان وجه رسول اللّه ﷺ مثل السيف ؟ قال : لا ، بل مثل القمر . يقول أبو الفرج : في السيف طول وفي القمر تدوير ، والقمر يوصف بالحسن ما لا يوصف السيف ،

فلذلك عدل إلى تشبيهه بالقمر . (٧٣٢)

ومثل هذا كثير في الكتاب ، أن يُبَيِّنَ ابن الجوزي المدلول العام للحديث ، وبعض ما يُفهم منه .

وجانب آخر من عناية أبي الفرج بتوضيح معنى الحديث ، وهو استخلاصه **الأحكام والفوائد** التي يحملها الحديث .

* يقول في حديث : كان النبيُّ ﷺ إذا كان يوم عيدٍ خالفَ الطّريق : هذا يحتمل عشرة أوجه ... (١٣٢٥)

* وفي هذا الحديث ما يدلّ على جواز الهرب من الخوف ، والتمسّك بالأسباب خلافًا للجُهّال من المتزهّدين (٢) .

* ويقول في « نعم الإدام الخَلّ » : يشتمل على معنيين وحكم ... (١٤٢٩)

* ويعلّق على قول النبي ﷺ : « لقّنوا موتاكم : لا إله إلا اللّٰه » في تلقين الميت هذه الكلمات ستّة أوجه (١٤٧٩) .

* فيه جواز ادّخار قوت سنة ، ولا يقال : هذا من طول الأمل ؛ لأن الإعداد للحاجة مستحسن ... (٣٦)

* وفي التعليق على قول عمر رضي اللّٰه عنه : إيّاكم والتنعُّم ، يقول : اعلم أن الآفة في التنعُّم من ثلاثة أوجه . (٣٧)

وأوضح من هذا استنباطه **القواعد الفقهية** ، وما يدلّ عليه الحديث من حكم شرعيّ ، وفي هذا الجانب يعرض آراء الفقهاء

وأقوالهم ، وما يحتجّ به كلّ صاحب مذهب من الحديث ، وكيف يردُّ عليه أصحاب القول الآخر ، وينتصر كثيرًا في ذلك للإمام أحمد وأقواله في المسألة .

* ففي : إذن النبيّ ﷺ في لحوم الخيل ، يقول : هذا صريح في جواز أكل لحومها ، وهو مذهب ... (١٢٥٤) . واقتصر في هذا الحديث ككثير من أمثاله على استخلاص هذا الحكم الفقهي .

* وقد دلّ هذا الحديث على جواز إعادة الصلاة على الميّت لمن لم يصلِّ الصلاة على القبر . (٨٧٩)

* كان رسول اللَّه ﷺ يُصلِّي الجمعة ثم نذهب إلى جمالنا ... وهذا دليل على جواز صلاة الجمعة قبل الزوال . (١٢٦٠)

* أمرنا رسول اللَّه ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر . وهذا حجّة أحمد والشّافعيّ في جواز الاشتراك . (١٣٣٢) .

وهو يعرض كثيرًا من المسائل الفقهية بالتفصيل والشّرح والتعليل ، ولا عجب في ذلك وقد ألّف : « التحقيق في أحاديث الاختلاف » . وفي بعض مباحثه تطويل يجعل الجانب الفقهيّ في الكتاب واضحًا مميّزًا ، فهو يفصّل الكلام في صلاة الكسوف والخسوف والخوف ، ويتحدّث عن أحكام الصيام وعن المعدن والرّكاز ، وعن الصيد والذّبائح ، والبيوع ، واللقطة ... ، وفي الفهرس الفقهي الذي سيلحق بآخر الكتاب يمكن أن يُلمح كمُّ المسائل التي عرضها ، وبالنّظر فيها عند تأمّل صفحات الكتاب

يُدرك مدى عنايته بهذا الجانب ، مما يجعل الكتاب أكثر من شرح لمشكل ألفاظٍ أو معان .

والإمام ابن الجوزيّ يلتمس للأحاديث المعنى **الأكمل** ، ويبحث فيها عن **التفسير الأسمى** ، فهو يحاول أنْ يُبعد عن الذهن أيَّ فهم أو تصوّر يؤدّي إلى طعن في نبيٍّ ، أو إساءة إلى صحابيّ :

* ففي حديثه عن قول النبيِّ ﷺ : « نحن أحقُّ بالشكّ من إبراهيم » يقول أبو الفرج : ليس فيه إثبات شكٌّ له ولا لإبراهيم ، وإنما يتضمّن نفيَ الشّكّ عنهما .... وإنّما المعنى : إذا أنا لم أشُكَّ في قدرة اللّه تعالى على إحياء الموتى فإبراهيم أولى ألَّا يَشُكَّ ، فكأنّه رفعه على نفسه ، ودلّ بهذا على أن إبراهيم ما سأل لأجل الشّكّ ولكن لزيادة اليقين ...(١٧٩١) .

* ويعلِّق على نهي عمر رضي اللّه عنه عن المُتعة فيقول : ربما توهّم مَنْ لا علم له أن عمر نهى عن المتعة لمصلحة رآها ، وهذا لا يصحّ لوجهين ... (٨٣) .

ثم يتحدّث عن الموضوع نفسه في موضع آخر فيقول : ... فلمّا شاع فعلُهم في زمن عمر حدّ في تبيين النهي ، وبيان هذا أنَّه لا يجوز أن يكون النهي بلغهم ثم يفعلونه ، لأن الصحابة قد نُزِّهُوا عن مثل هذا ، ولا يجوز أن يكون مأذونًا فيه بالشرع مطلقًا وقد فُعل في زمن النبي ﷺ وأبي بكر ، ويبتدئ عمر بالنهي عنه ، إذ ليس إليه أن يغيِّر شيئًا من الشَّريعة . (١٣٧٩)

* ويتحدّث أبو الفرج عن سلب سعدٍ رضي اللّه عنه ثياب عبدٍ كان يصطاد في حرم المدينة فيقول : وما كان سعدٌ شَرِهًا إلى مثل تملّك الثياب ، ولكنه أراد أن يُعْلِمَ حُرْمة المكان ويُظهرَ العقوبة على ذلك ، فيكفّ النّاس . (١٨٢)

* وفي حديث شرب قدامة بن مظعون مُسكرًا يقول المؤلف : ولم يُذكر عنه أنه شرب الخمر ، إنما شرِب شيئًا فأسْكَرَه ، فيحتمل أن يكون شرب قليلًا من النّبيذ مُتأوّلًا فخرج به إلى السُّكر ، أو شرب ما لا يظنّه سُكر فَسَكِر . (٦٠)

* وقال مثل ذلك في شرب الوليد بن عقبة . (٩٧) . وفي بيع سمرة الخمر (٢٩) ، وفي كتابة حاطب إلى أهل مكّةَ . (٧٨)

* ونتأمّل في هذا تعليق ابن الجوزيّ على قول ابن عمر في أبي هريرة رضي اللّه عنهم - إذ زاد أبو هريرة في الكلاب التي أذِن النبي ﷺ بامتلاكها كَلْبَ الحرْث ، فقال ابن عمر : إن لأبي هريرة زرعًا .

قال ابن الجوزي : فتأمَّلَ بعضُ من لم يوفَّق للصواب أن ابن عمر اتَّهَمَ أبا هريرة ، وهذا مُحال ؛ وإنما أراد تصديق أبي هريرة فجعل حاجتَه إلى ذلك شاهدًا له على علمه ومعرفته ، لأن مَنْ كثُرت حاجتُه إلى شيء كثُرت مسألتُه عنه . فكأنّه قال : جدير بأبي هريرة أن يكون علمُ هذا عنده ، وأن يكون قد سأل عنه

لحاجته إليه . (١٠٧٧)

ومن أطرف ما في كتاب « الكشف » **إجابة المؤلّف على الاستفسارات** ، وردُّه على أيّة تساؤلات أو إشكالات قد تدور حول الحديث ، فهو يفترض السؤال ، أو يكون قد سُئل أو قيل شيء في الحديث ، ثم يجيب عليه ، وهذا الجانب مميَّز وواضح في عمل أبي الفرج :

* فإن قال قائل : كيف ثبت القرآن بخبر الواحد ؟ فالجواب ...(٩)

* فإن قيل : كيف يعذَّب الميّت بفعل غيره ؟ فالجواب .. (٢٤)

* وفي التعليق على قول النبيّ ﷺ : « أبْشِرْ بنورين أوتيتَهما ، لم يُؤْتهما نبيٌّ قبلك ... » يقول : قد يُشكل هذا الحديث فيقال : كأن سورة « البقرة » أوتيها نبيٌّ قبله أو « آل عمران » ... والجواب .....(١٠٠٨) .

* فإن قال قائل : كيف يُقال : « لا يُدْخلُ أحدًا منكم الجنّة عملُه » وقال قال : ﴿ ادْخُلوا الجنّة بما كُنْتم تعملون ﴾ ؟ فالجواب من أربعة أوجه .. (١٤٢١)

* فإن قيل : فإذا كان عمر يخاف من مثل أبي موسى فبمن يوثق ؟ فالجواب : (١٤٥٢)

* فإن قيل : أليس قد أمن الرِّزق والأجل ؟ فالجواب من خمسة أوجه ... (١٥١٨)

* ويقول : وفي هذا الحديث إشكالان : أحدهما ... (١٤٥٠)

* ومن ذلك : وقد اعتُرِض على هذا الحديث فقيل : هذا رجل كافر ... فكيف يقال : غفر له وتلقّاه برحمته ؟ فالجواب من ستّة أوجه ... (١٤٦٧)

* وقد يُشكل هذا على قوم فيقولون : كيف أمرَ صاحب الإسهال بالعسل ؟ والجواب من أربعة أوجه ... (١٤٧٠)

* ولقائل أن يقول : ما معنى إضافة الصوم إليه بقوله : « الصوم لي » وجميع العبادات له ؟ فالجواب عنه من خمسة أوجه ... (١٤٨٣)

وهذا الجانب غزير في الكتاب ، يُحسب للمؤلّف ، ويتّضح فيه جهدُه في كشف مشكلات الأحاديث .

وممّا هو عند ابن الجوزي مُشكل يحتاج إلى كشف ، ما في بعض الأحاديث من **مبهمات الأعلام** ، وما لم يُسمَّ في الحديث ، فيجتهد ابن الجوزي في توضيح ذلك ، وإزالة غموضه .

* بلغ عمرَ أن فلانًا باع خمرًا .... يقول : الكناية بفلان عن سمرة ... (٢٩)

وقد ذكرنا ذلك لئلّا يشتبه . (٨٩٢)

* دخل عبد اللّه بن عمر على ابن عامر يعوده . قال ابن الجوزيّ : ابن عامر اسمه عبد اللّه ، وهو مذكور في الصحابة ، وقد ذُكر رجلان اسم كلّ واحد منهما عبد اللّه بن عامر ، فلابُدَّ من بيان هذا من هذا : أحدهما ... (١٢٤٢)

وابن الجوزي يوضّح ما جاء في الحديث من كلام النبي ﷺ **وما أُدرج في الحديث من كلام الصحابة** أو الرّواة مما قد يُظنّ أنّه مرفوع :

* يقول : وقد درج بعض الرُّواة في هذا الحديث كلماتٍ يَظُنُّ من لا يعلم أنّها مرفوعة ... (٩٩)

* وقال معلِّقًا على حديث : وكان أصحابه يتبعون الأحدث فالأحدث من أمره : من كلام الزُّهري ، وإنّما أدرجه الرّاوي في الحديث ولم يُبَيِّنْ ، وقد بيّن ذلك معمر بن راشد ومحمد بن إسحاق عن الزهريّ (٨١٥)

* ويقول : وقوله : إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد ، يقال : إنّه من كلام الزّهري (١٠٧٣)

* وفي ذكر الاستئذان في القِران بين التمرتين يقول : ذكر الاستئذان في القِران من قول ابن عمر وليس من قول النبي ﷺ . (١١٦٥)

* وذكر حديث بيع النّخل المؤبّر وبيع العبد يقول : هكذا أُخرج في « الصحيحين » مرفوعًا إلى النبي ﷺ ، وقد أنبأنا ... ثم سرد أقوالًا في تمييز ما هو مرفوع من الحديث عن غيره . (١٠٦٤)

وابن الجوزي وهو يكشف ما في الأحاديث من مشكلات لفظية أو معنوية أو غيرها لا يفوته أن **يذكر فوائد وقصصًا وتنبيهات متنوعة** ، ويستطرد في بعضها كثيرًا ويُطيل :

* ففي حديث الهجرة يعرض لكلمتي « سرى وأسرى » ، فيجرّه هذا للحديث عمّا جاء من ألفاظ اللغة على « فعل وأفعل » بمعنى واحد ، فينقل عن الزّجّاج عددًا من الأفعال التي جاءت من ذلك . (٣)

* وفي حديث تعذيب الميت والنوح عليه يذكر عادات العرب وأشعارهم في ذلك (٢٤)

* ويذكر يزيد الفقير فيقول : أما تسميته بالفقير فإنّه لم يكن فقيرًا ، وإنما كان يشكو فقار صُلبه فقيل له الفقير ، ومثل هذا ... ثم ذكر عددًا فمن عُرفوا بمعنى وُجد فيهم . (١٣٣٨)

* ويرد ذكر المال فيقول : ربما رأيت في الأحاديث ذمّ المال ومدحه ، فاسمع فصل الخطاب .... (١٤٤٨)

* وورد في الحديث « الخطيفة » وهي نوع من الطعام ، فيسوق ابن الجوزي أنواعًا أخر من الطعام . (١٥٤٧)

* ويتحدّث عن الثّغاء والرُّغاء ، فيستطرد بذكر مجموعة من أصوات الحيوان . (١٩٤٠)

* وفي حديث « مسيلمة » يذكر قصته وأخباره وجماعة من المرتدين ومآلهم . (١٧٣٨)

* ويذكر قصة : « الفيل » عند حديث النبي ﷺ عن حبس الفيل عن مكة . (١٨٢٤)

* ويعلّق ابن الجوزيّ على حديث النبي : « لا تَسُبُّوا الدَّهر » فيبيّن كيف كان من عادات العرب سبّ الدّهر ونسبة الحوادث إليه ، ويروي أشعارًا في ذلك . (١٧٧٩)

وهكذا يملأ المؤلِّف الكتاب بالاستطرادات اللغوية والأدبية والقصصية والتاريخية وغيرها ، إضافة إلى ما سبق من استنباطاته الأحكام والفقه والمباحث المتعدّدة .

ومن سمات عمل ابن الجوزيّ في كشف المشكل **الإحالات** ، فقد وعد في مقدّمة كتابه أن يشرح الحديث في أوّل مرّة يمرّ به ، ثم يُحيل عليه في سائر المواضع ، وقد التزم كثيرًا بهذا المنهاج ، وطبّقه بأساليب شتَّى : فهو في الغالب يذكر طرف الحديث ، أو المعنى الذي يدور حوله ويشير إلى أنه سبق ، ويحدّد المسند الذي ذكره فيه :

* وفي الحديث الثامن عشر : « لا يحلّ لمؤمن أن يهجر أخاه » قد سبق في مسند أبي أيوب . (١٢٣٥)

* وفي الحديث السادس عشر : « لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحًا » وقد شرحْناه في مسند سعد (١١٩١)

* وفي الحديث الثالث والعشرين : انشقاق القمر . وقد ذكرْناه في مسند ابن مسعود (١٢٣٩)

* وفي الحديث الثالث عشر : ذكر صلاة النافلة إلى غير القبلة . وقد سبق في مسند ابن عمر . (١٢٥٩)

وفي مواضع أقلّ ممّا سبق يحدّد رقم الحديث في المسند الذي يحيل عليه ، يقول :

* وقد تكلَّمْنا على هذا في الحديث الحادي عشر من مسند عليّ . (٢٠٣)

* وقد شرحْنا هذا في الحديث التسعين من مسند ابن عبّاس . (١٣٣٢)

وقد يشتمل الحديث الواحد على أكثر من معنى ، ويكون كلّ جزء أو معنى منها قد سبق في حديث ، فيُحيل في ذلك على أكثر من حديث :

* « تسمّوا باسمي » وسبق في مسند جابر وبيّنّا حكمه .

وقوله : « من رآني في المنام » قد سبق في مسند أبي قتادة .

وقوله : « من كذب عليّ » قد تقدّم في مسند عليّ . (١٩٣٥)

وابن الجوزي يذكر أحيانًا رقم الحديث كما هو في كتاب الحميديّ ، ويحيل على الموضع الذي شرحه فيه دون أن يذكر نصّ الحديث أو معناه ، رابطًا بذلك الكتاب ربطًا محكمًا بكتاب الحميدي كما قدّمنا :

* الحديث السادس عشر : قد تقدّم في مسند أبي ذرّ . (٣٣٩)

* أما الحديث السابع والعشرون فقد فسَّرناه في مسند ابن مسعود . (٣٧٤)

* والحديث الثامن بعد المائتين قد تقدّم في مسند جابر بن عبد اللّه . (١٩٢٦)

* والحديث الثالث والستّون قد تقدّم في مسند ابن عمر (٢٠٥٨)

ويحيل ابن الجوزي أحيانًا على أحاديث ستأتي ، محدِّدًا المسند أو مُغفِلًا إياه :

* وذهبوا إلى حديث ابن عمر . وسيأتي الحديث عليه إن شاء اللّه تعالى . (٨٨٦)

* وفي ذكر سراقة بن مالك قال : وستأتي قصة إسلامه فيما بعد إن شاء اللّه تعالى (٣)

وأكبر ما في إحالات ابن الجوزيّ من مشكلات إحالاته دون

تحديد :

* وقد سبق بيان الفَرَط وأنّه المتقدّم إلى الماء . (٤٤١)

* وقد سبق تفسير المزدلفة . (٨٤٧)

وهكذا يمتلئ كتاب « كشف المشكل » بإحالات المؤلّف المتنوعة .

ولا ننسى أن نشير هنا إلى ما أوقع فيه ابن الجوزيّ الباحث من إيهام في الإحالات ، فهو يحيل في حديث متقدّم على متأخّر ، فإذا وصلْتَ إليه لا تجده يذكر فيه شيئًا ، أو لم يذكر ما يستحقُّ البحث ، وغالبًا ما يكرّر الإحالة في المتأخِّر على المتقدِّم ، وأمثلته كثيرة : (٥٣٤ ، ٢٠٦٩) ، (٩٧ ، ١٢٢ ، ١٥٩٢) ، (٧٥١ ، ١٨٩٩) ، (٢١٨ ، ٩٩٥) ، (٧٦٧ ، ٢٠٦٧) .

أمّا مصادر ابن الجوزي في كتابه فكثيرة متنوِّعة ، فقد اعتمد أولًا على عدد كبير من شيوخه - كما أَسْلَفْنا ، هؤلاء الشيوخ كانوا مصدرًا رئيسًا لكثير من العلوم والمعارف من ناحية ، كانوا معبرًا للرّواية عن الأئمة والعلماء ، ولرواية ما في الكتب من ناحية أخرى ، فقد أسند عن شيوخه كثيرًا من الأحاديث والأخبار والروايات والنصوص إلى « مسند الإمام أحمد » ، و « طبقات ابن سعد » ، و « حلية أبي نعيم » ، وإلى مؤلّفات الخطيب البغدادي وغيرها من ينابيع الثقافة ومنابع العلم .

أما المؤلفون الذين نقل أبو الفرج من مؤلّفاتهم في الكتاب الذي

بين أيدينا فكثيرون ، يصعب الإحاطة بهم ، وسنقتصر على إيراد أهمّ هؤلاء وأوضحهم أثرًا في عمله :

ويأتي الإمام المُحَدِّث اللغوي أبو سليمان الخطّابيُّ على رأس من أفاد منهم أبو الفرج ، فكُتُب الخطّابي « أعلام الحديث » ، و« معالم السنن » ، و « غريب الحديث » ، و « شأن الدُّعاء » ، و « إصلاح غلط المحدِّثين » كانت أمام عيني ابن الجوزيّ وفي ذهنه عند عرض أيّ حديث ، وليس ذلك غريبًا ، فأبو سليمان إمام حجّة ، وآراؤه عمدة لكثير ممّن جاء بعده ، وابن الجوزيّ ينقل عن الخطّابيّ - كما ينقل عن غيره - بإرجاع الأقوال أحيانًا ، وبأخذ الفكرة وعرضها دون التنبيه على صاحبها أحيانًا أخر ، ولكنّه لا يذكر اسم الكتاب الذي ينقل عنه كما سنشير إلى ذلك بعد .

وكان « غريب الحديث » لأبي عُبيد القاسم بن سلام واحدًا من مقدّمة ما استند إليه ابن الجوزيّ ، فعنه نقل كثيرًا من الشّروح ، وعليه اعتمد في أخذ أقوال اللغويين وآرائهم ونقل الشّواهد ، وبه كان يحتجّ في تصحيح الرّوايات وترجيح الضبط ، وينبّه كثيرًا على أنّه هكذا قرأه أو ضبطه على أشياخه في كتاب أبي عبيد .

وابن قتيبة الدّينوريّ بثروته التأليفية ، ونتاجه العلميّ الغزير كان من موارد أبي الفرج ، فقد رجع إلى « غريب الحديث » ، و« تفسير غريب القرآن » ، و « تأويل مختلف الحديث » ، و« تأويل مشكل

القرآن » ، و « أدب الكاتب » ، و « إصلاح غلط أبي عبيد » وغيرها من مؤلفات ابن قتيبة ، واغترف منها ، وفعل مثل ما فعل في غيرها مما نبّهنا عليه قُبيلُ في حديثنا عن الخطّابيّ .

ثم كان من النقول البيّنة في الكتاب نقول المؤلف عن أبي بكر ابن الأنباري في « الزاهر » وغيره ، وعن الزّجّاج في مؤلّفاته : « معاني القرآن » و « فعلت وأفعلت » ، و « خلق الإنسان » وغيرها ، وعن ابن فارس في « المقاييس » و « المجمل » وغيرهما ، وعن الأزهري في « التهذيب » ، وغير ذلك كثير .

وكانت أقوال شيخه أبي منصور الجواليقي في « المعرّب » و« تكملة لحن العامة » واضحة في الكتاب ، كما كانت آراء الفقهاء وأقوالهم مؤثِّرة في عمله وإن لم ينصّ على المصادر إلّا نادرًا ، كإشارته إلى الخِرَقيّ أحيانًا .

وأيضًا لا ننسى أثر ابن عقيل في فكره ومناقشاته في أمور العقيدة والمنطق وغيرها .

هذا الجانب الغزير من الشّيوخ ، والعلوم والمعارف ، والكتب والمصادر ، أخرج لنا هذا الكتاب الذي ذكرْنا أنّه يحتوي على أُمور كثيرة ، ومباحث متعدِّدة .

وإذا كانت مصادر المولّف كثيرة ، ونقوله واعتماده على السّابقين بيّن ، فإنّ ذلك لا يُفقد الكتاب قيمته ، ولا يضعُ من مكانة مؤلّفه ، فالإفادة والأخذ من سمات البحث العلمي والعلوم

النّظرية ، ولكنّ كيفيّة إفادة الباحث ممّا ينقل ، وقدرته على إيراد المنقول تُعطيان لما نقل قيمة جديدة ، وتُضفيان عليه ثوبًا متجدِّدًا ، أضِفْ إلى ذلك أنّه إذا كان للمؤلّف شخصيتُه وعمله في الكتاب : من التعليق والمناقشة ، والانتقاء والانتقاد ، فإن هذا يدفع بالكتاب أمامًا ، وقد كان كلٌّ هذا مجتمعًا لأبي الفرج ، فلم يكن بالناقل المقتصر ، والآخذ المختصر ، بل كان له في أكثر ما يعرض رأي وبروز ، ومن هنا ظهرت **شخصية ابن الجوزي** في كشف « مشكل الصحيحين » :

فهو متابع للحميديّ - كما سبق - في ترتيب المسانيد والأحاديث، وهو شارح لما جمع ونظم في الكتاب ، ولكنّه ينبّه على ألفاظ وروايات فاتت الحميديّ ، ويلفت النظر إلى أوهام وأخطاء وقعت في كتابه :

* وفي هذا الحديث زيادة لم يذكرها الحميدي ... (٢٦)

* وقد جاء في الألفاظ الصِّحاح ممّا لم يذكر الحميدي .. (١٥٥١)

* هكذا ذكره الحميديّ وهو سهو ، وليس في « الصحيحين » هكذا ، وإنما في « الصحيحين » جميعًا .... وأوّل من سها في هذا أبو مسعود صاحب « التعليقة » ، ثم تبعه خلف صاحب « التعليقة » الأخرى ، ثم تبعهما أبو عبد اللّٰه الحُميدي . والعجب من صاحب حديث يتكرّر هذا على سمعه ولا يتدبّره ... (١١٠٢)

* وقال : ينصرف بالنّبل ، كذا كتب الحميدي بخطّه « ينصرف » وهو سهو ، وإنما هو « يتصدّق » (١٢٨٩)

* قال : وأما نافع فليس كما نسبه الحميدي ، إنما هو ... (٨٦)

* فلقيت معبدًا . هكذا وقع في أصل الحميدي ، وإنما هو : فلقيت أبا معبد (٥٢٨)

وابن الجوزيّ يناقش العلماء ويعلّق على أقوالهم : فهو ينقل نصًّا طويلًا عن ابن عقيل ، وقد كان ابن عقيل ممّن أفاد منهم ابن الجوزيّ كثيرًا ، لكنّه يعلّق على النصّ بقوله : فهذه زلّة عالم هذا كلامه ، وهذا عندي في غاية القبح . (٧٧)

* ويشرح حديثًا ، وينقل رأيًا للخطّابيّ فيه ، ثم يعقّب : قلْتُ : والذي ذهبتُ إليه أنا أصحُّ ممّا قال الخطّابي ... (٩٧)

* وفي حديث : « وأنا الدّهر » ينقل رواية نصب « الدهر » ويردّها ويبينّ سبب ردّها . (١٧٧٩)

وهو يعلّق وينتقد كثيرًا آراء الصوفيّة وأهل الزّهد وغيرهم ، ويحمل عليهم في مواضع لعدم فهمهم أمور الدّين ، ولقصورهم في استيعاب معاني الأحاديث .

وتبدو شخصية أبي الفرج وعمق ثقافته عندما يتعرّض **للروايات**

الأُخر التي جاءت للأحاديث في غير « الصحيحين » ، أو يوضّح الحديث بذكر رواية له عن صحابي آخر ، وعندما يناقش الروايات ويُدلي فيها بدلوه :

* وقد رواه أحمد في « مسنده » بلفظ آخر ... (٢٧٩)

* وقد رواه أحمد في « المسند » ... وقد رواه أبو سليمان البُستي ... (٣٧٧)

* وهذا الحديث من رواية ابن عبّاس مختصر ، وقد ضبطه عن رسول اللّه ﷺ عبدُ اللّه بن عمرو بن العاص وهو يومئذٍ أحفظ من ابن عبّاس ، وفي حديثه ... (٨٤٣)

* واعلم أن كثيرًا من الأحاديث تُروى مبتورة فيقع الإشكال لذلك ، وقد جاء هذا الحديث مبيّنًا من طريق آخر ... (٤٨٨)

* جمهور الرّواة يقول : « فأَسلم » بفتح الهمزة ، وكان سفيان بن عيينة يقول : « فأُسلم » بضمّها . (٢٧٩)

* ويعلّق على : قُتل ابن زُنيم : ما نحفظ من الصحابة مَنْ يُقال له ابن زُنيم غير شخصين .. (٨١١)

* الذي سمعْناه وحفظْنا من المحدّثين ... (٣١٧)

* وهذا الحديث قد أطلْتُ البحث عنه وطلبْتُه مظانّه وسألت عنه ، فما رأيتَ أحدًا وقع على المقصود به ... ثم وقع لي فيه

شيء فسطَّرْتُه .. (٤٢٧)

* وقال معلِّقًا على : فذكروا لي رجلين شَهِدا بدرًا : هذا ممّا قرأتُه على المشايخ سنين ، وما نبَّهني عليه أحد ، ولا رأيْتُ من نظر فيه مع تتبّع بعضهم أغلاط بعض ... (٥٩٦)

وهذا - فيما يقال - غيض من فيض ممّا يُظهر شيئًا من جهد أبي الفرج ، وعدم اقتصاره على النقل ، وعدم اكتفائه بتكرار كلام من سبقه ، بل نراه ممحِّصًا معلِّقًا ناقدًا مختارًا . ونُذَكِّر بما سبق أن ذكرناه قُبيلُ من استنباطاته واستخلاصاته الفوائد والأحكام وغيرها ممّا يضاف إلى جوانبه الإبداعيّة ، وكلّ هذا يدفعُ ما يشيع في الأذهان من أن كثيرًا من المؤلّفين ، وبخاصة الذين يغزُر نِتاجُهم يتوقَّفُ عملُهم على إعادة ما قاله سابقوهم .

وأختم هذا المبحث بإشارات إلى بعض تعليقاته الطريفة على الأحاديث ، يُضاف إليها ما قدّمْناه من حمله الأحاديث على أحسن وجه وأطيب احتمال :

* فالصِّدّيق يُنكر على من أخذَ سَلَبَ أبي قتادة بمحضر رسول اللَّه ﷺ ، فيقول ابن الجوزي : واعلم أن بِدار أبي بكر بالزَّجر والرَّدع والفتوى واليمين على ذلك في حَضرة رسول اللَّه ﷺ ، ثم يُصَدِّقه الرسول ﷺ على ما قال ويحكم بقوله-شرفٌ لم يكن لأحدٍ من صحابته ، فإنّه قد كان يُفتي في حياة رسول اللَّه ﷺ أربعة عشر من أصحابه ... وأما الفتوى في حضرته على ما

وصفْنَا فلم تكن لأحد سوى أبي بكر ، ويكفيه هذه فضيلة على ما وصفْنا . (٦١٣)

* ولم يُعطِ الفاروق ابنه عبد اللّه من العطاء ما أَعطى المهاجرين الأوّلين ، وكانت حجّته : إنّما هاجر به أبوه . يقول أبو الفرج : والذي اعتمده عمر في حقّ ابنه من أحسن المعتمدات ... (٦٩)

* ويقول عمر لمَنْ أقرَّ بذنبه أمام سيّد البشر : لقد ستركَ اللّه لو سترْت على نفسك . قال ابن الجوزي : كلام عالم حازم ، وذلك أن من أتى ذنبًا واستتَر به وتاب كان ذلك أولى من إظهاره ... (٢٢٩)

* وجاء في الحديث : عن عبد اللّه بن يزيد قال : حدّثنا البراء وهو غير كذوب ... قال أبو الفرج : الذي ذكره الحُميدي من قوله : عن عبد اللّه بن يزيد ، قال حدّثنا البراء وهو كذوب ، يعطي أن التّابعيّ قال عن الصّحابي ، وليس كذلك ، وإنما هذا الحديث يرويه أبو إسحاق قال : حدّثني البراء وهو غير كذوب ، يشير أبو إسحاق إلى عبد اللّه بن يزيد لا إلى البراء ، كذلك قال يحيى بن معين ، قال : لا يُقال لرجلٍ من أصحاب رسول اللّه ﷺ وهو غير كذوب ، فأخرج الحُميدي طرف الحديث فصار مضافًا إلى البراء ، ثم قوله : غير كذوب ، تثبيت لصدق الرّاوي ولا يوجب تُهمةً في حقِّه .

ولو سرت مساري في بيان جوانب جهد أبي الفرج وإبداعاته ، ولو واصلْت جمع مباحث تدلّ على مسالكه في كشف مشكل الحديث وإيضاح غوامضه لطال بنا الكلام الذي لم أجعلْه سوى توطئةٍ للكتاب وتعريف به ، وقد اقتصرت على القليل خشية الإملال .

* * *

ونختم هذه المباحث بالحديث عن **أثر كتاب ابن الجوزي في العلماء الذين جاءوا بعده** .

والذي لا شكّ فيه أن ابن الجوزي إمام قدَّره العلماء ، ورجعوا إلى مؤلّفاته وانتفعوا بها ، وقد كان كتاب « كشف المشكل » واحدًا من هذه المؤلَّفات ، وتتبُّعُ كتب شروح الحديث والفقه وغيرها ممّا جاء بعد أبي الفرج يظهرُ فيه ذلك الأثر .

وقد آثرت هنا - اختصارًا للمبحث - أن أقتصر على إمام من أئمة الحديث وعالم من مقدَّميهم ممن أفاد من ابن الجوزي في هذا الكتاب ، ألا وهو الإمام المحدّث ابن حجر العسقلاني ، في أحسن كتب شرح الحديث الشريف « فتح الباري » .

أفاد ابن حجر من ابن الجوزي كثيرًا في كتابه ، ونقل عنه نصوصًا وآراء عدّة ، نسب كثيرًا منها لابن الجوزي - دون ذكر كتاب - وهي في كتابنا هذا : وعزا بعضها إلى هذا الكتاب .

وهذه بعض هذه النقول :

* قال ابن حجر : وهذا أُخذ من كلام ابن الجوزي في « مشكل الصحيحين » (٦ / ٣٩٣) .

* وقال : وأبعد من ذلك قول ابن الجوزي في « كشف المشكل » (٧ / ٤٠٣) .

* ولكن جزم ابن الجوزي في « مشكله » بأن القصة التي حكاها سهل بن سعد وقعت في أحد . (٧ / ٤٧٢)

* وقال : وقد اختلفت أجوبة العلماء في الحكمة في قوله : « سبقك بها عكاشة » فأخرج ابن الجوزي في « كشف المشكل » ... (١١ / ٤١٢) .

* وقال ابن الجوزي في « كشف المشكل » : قد أطلتُ البحث عن معنى هذا الحديث ، وتطلَّبْتُ مظانّه ، وسألت عنه ، فلم أقع ... ونقل كلامًا طويلًا عنه (١٣ / ٢١٢)

وإذا كانت هذه مواضع ممّا نقل عنه ابن حجر محدّدًا اسم الكتاب ، فقد أخذ نصوصًا كثيرة عن كتابنا هذا واقتصر على ذكر اسم ابن الجوزي .

* وقال ابن الجوزي : على الأذان هَيْبَةٌ يشتدّ انزعاج الشّيطان بسببها ، لأنّه لا يكاد يقع في الأذان غفلة ... (٢ / ٨٧)

* وردَّه ابن الجوزي بأن العامل هنا من يستعمله الإمام ، لا

مَن يلي الإمامة العظمى (٢ / ١٨٧) .

* ووقع في الأصل : تردع على الجلد . قال ابن الجوزيّ : الصواب حذف « على » ، كذا قال ، وإثباتها موجّه أيضًا . (٣/ ٤٠٦)

* وقال في « ابن أختنا » قال ابن الجوزي : صحّف بعض المحدّثين لجهله بالنسب فقال : ابن أخينا (٥ / ١٦٨)

* وفي « وَتَر » نقل : وقال ابن الجوزي : وربما صحّف من لا علم له بالحديث فقال وبر بالموحدة . (٦ / ١٤١)

* وفي يوم السبع : وقال ابن الجوزي : هو بالسكون ، والمحدثون يروونه بالضمّ ... (٧ / ٢٧)

* وفي الحديث عن « القدم والرّجل » قال : وزعم ابن الجوزي أن الرواية التي جاءت بلفظ الرجل تحريف من بعض الرّواة ... (٨ / ٥٩٦) .

ومثل هذا كثير في « الفتح »[1] ، ممّا يلمح منه إفادة ابن حجر من ابن الجوزي في الشرح والنقل والتعليق ، ومن آرائه واعتراضاته ، مع عدم تسليم ابن حجر بكل ما قال ابن الجوزي ، إذ كثيرًا ما يناقشه ويعلّق على كلامه .

* * *

(١) ينظر (١ / ٥٢٦، ٢/ ١٣٣، ١٨٤ ، ٣ / ٣٣٣ ، ٢٦٤ ، ٤ / ٢٣٠ ، ٤١٥ ،=

المآخذ على الكتاب :

كان في مقدّمة ما أخذ العلماء على ابن الجوزي - كما سبق في الحديث عنه - ميلُه إلى التأويل[1] .

وإذا كُنتُ قد لاحظتُ على أبي الفرج تحامُلَه على بعض العلماء ، وعدمَ تقديره لآراءِ بعض الفقهاء ، وتعصُّبه لمذهبه ووصفه الآخر بالخَصْم ، وتضعيفه حُجَجَه ودَحْضَها ، فقد يكون هذا أمرًا غير غريب في المباحث الفقهية ، فقد أُلِفَ انتصارُ العالِم لمذهبه ، وجمعه الحجج وتأويله الأقوال لنصرة رأيه وردٌّ أقوال الآخرين . ولكن الذي لم أرَ ابن الجوزي فيه موفّقًا ، والذي أنتقدُه فيه - برأيي المحتمل للخطأ قبل الصواب - هو **ردُّه للرّوايات** ، وتضعيفه للنُّقول ، واتّهامه بعض المحدّثين بالغلط في الرِّواية ، أو التصرُّف ، أو النّقل بالمعنى ، ولم يكن لكثير من هذه الاتّهامات غرضٌ في أغلب الأحيان إلّا الانتصار للمذهب الذي يرتضيه ، ودفع حجّة مخالفيه :

* فإن قيل : كيف يصحّ هذا التأويل وسيأتي في مسند أبي هريرة : « يضعُ فيها رجله » ؟ فالجواب : أن هذا من تحريف بعض الرُّواة، لأنَّه ظنّ أن القدم هي الرّجل ، فروى بالمعنى الذي يظنّه . (١٥٩٨)

= ٦ / ١٤٥ ، ٣٢٦ ، ٤٩٤ ، ٥٢٣ ، ٨ / ٥٩ ، ٥٧٥ ، ٦٣٥ ، ٩ / ٦٨، ٧٠ ، ٥٣٢ ، ١٠ / ١٦٤ ، ١٧٠ ، ٥٠٦ ، .....)

(١) ينظر الأحاديث (٢٠٢ ، ٢٦٢ ، ١٥٩٨ ، ١٨١٩ ، ....) .

* وعادة الرُّواة ذكر المعنى الذي يظنّون أنه المعنى ، وقد يغلطون في العبارات . (٧٧)

* وكثير من الرُّواة يقتصرون على بعض الحديث ويتركون المهمّ ، وربما عبّروا بالمعنى ولم يفهموا المقصد فيقع الإشكال . (١٣٣٧)

* ويقول : هذا إذا لم يكن الرّاوي لذلك خلط كلام أبي سعيد بكلام رسول اللّه ﷺ .. وعلى هذا تكون كلمة الوجوب مغيّرة من بعض الرّواة . (١٤٤٤)

* أما اللفظ الأوّل فهكذا ورد « أن يتغنّى » والذي أراه أن لفظة « أن » زيادة من بعض الرّواة ؛ لأنهم يروون بالمعنى فيقع الخطأ في كثير من الرّوايات . (١٨٠٧)

وقد لفت انتباهي في أثناء عملي كثرة **تفسير أبي الفرج للألفاظ والعبارات الواضحة** التي لا أرى فيها شيئًا من الغموض ، ولا تحتمل الإشكال ، ولا أودّ أن أتعرّض لما ترك من الحديث ، فقد يكون له رأي في خُلُوِّه من المشكل ، ولكن أذكر بعض ما شرحه ممّا أميل إلى عدم الحاجة إليه :

* المقعد : موضع القعود . (١١٨)

* الشّطّ : جانب البحر ، ومثله الشاطئ .

اللّهب : ما يرتفع من حرّ النار عند اشتعالها .

القصر : المنزل المبنيّ . (٥٠٤)

* الحَلِف : اليمين . (٦٢٠)

* النَبأ : الخبر . (٦٢١)

* « ظَنَنْتُ أنّه سيُكتب عليكم » : أي سيُفرض عليكم . (٥٧٦)

* « من جهّز غازيًا فقد غزا » يقال : جهّزت فلانًا : إذا هيأت له ما يُصلحه في قصده . (٧٤٧)

* عليه أداة الحرب : أي آلة الحرب وما يصلح لها من السّلاح . (٩٧٣)

ومثل هذا كثير في الكتاب مما لا ترى فيه غموضًا ، ولا تلمس حاجة إلى شرحه ، وما لا يُظنّ أنّه كان غريبًا ، أو أنّه يُشكل على قوم ، فأكثره من الألفاظ التي تُتناول وتُستعمل ، ومن التراكيب التي لا لبس فيها ، ومن هنا قام بعض العلماء ، كما في « كشف الظنون » (٢ / ١٤٩٥) باختصار الكتاب . قال : « رأيْتُهُ يذكر فيه شيئًا من الأحاديث غير مشكل ، أو مشكلًا ولا يأتي فيه بشيءٍ شافٍ » .

وأسجّل على المؤلّف أيضًا في هذا الكتاب **تفسيره** لبعض الألفاظ أو الجمل على وجه **غير دقيق** أو خلاف الأَوْلَى :

* فقد فسّر قول ابن عمر : ولم يُجعل لي من الأمر شيء . قال : وهذه حكاية الحال التي جرت في زمن عمر . وقد علّقتُ

على الحديث مبينًا أن الصحيح أنّها بعد اختلاف الحكمين (١١٨٤) .

* وشرح قول النبيّ ﷺ : « ثُم ينشُرُ سرَّها » : والمراد بالسِّرِّ هاهنا ما يكون من عيوب البدن الباطنة . والمفهوم من الحديث غير ذلك . (١٤٩٩)

* وشرح : بات النبي ﷺ بذي الحليفة مبدأه ، فقال : أي : لما خرج إلى البادية للحجّ . والصحيح : في ابتداء حجّه . (١٢٢٨)

ومثل هذه الهنات اليسيرة لا تؤثّر في الكتاب ، ولا تطعن في مؤلفه ، فهي من يغرف من البحر بيده ، أو ينكت الجبل بظفره ، فما ينقص ذاك ، ولا ينهارُ هذا .

* * *

ومن مشكلات الكتاب **نقل ابن الجوزيّ عن العلماء دون ذكر الكتب** التي رجع إليها ، وقد لا يكون الأمر صعبًا إذا كان للمؤلف المذكور كتب محدودة ، أو يرجع ابن الجوزي إلى واحدٍ أو إلى قليل منها ، كنقله عن أبي عبيد ، وغالبًا ما كان عن « الغريب » ، أو عن أبي عبيدة في « المجاز » ، أو عن ابن فارس والنقول من « المقاييس » أو « المجمل » .

لكن المشقّة تبدو عندما يرجع إلى أكثر من مصدر لعالم ولا يحدّد

الكتاب ، وقد يستطيع المحقِّقُ الممارس ، والعارف بالكتب والموضوعات أن يحدِّد استنادًا إلى النصّ أو موضوع النّقل ، فهو مثلًا ينقل عن الزّجّاج ، وبشيء من الخبرة يمكن أن تستدلَّ على أن النصّ في « المعاني » ، أو « فعلت » ، أو « خلق الإنسان » ولكن الأمر يكون في منتهى الصُّعوبة عندما يكون العالم ومؤلَّفاته ذات مادّة متقاربة ، فهو ينسب النّصوص للخطّابي ، ولا تستطيع دون الرُّجوع أن تعرف إن كان هذا في « المعالم » أو « الأعلام » أو « الغريب » أو في غيرها ، وقد تقف على النصّ قريبًا في أحد هذه الكتب ، ولكن - لتصرّف المؤلّف في النصوص - تضطرّ إلى البحث عن النقول في كتاب آخر للمؤلِّف لعلّك تجدُه بصورة أقرب إلى ما نسبه إليه ابن الجوزي .

والأمر في نقله عن ابن قتيبة أكثر صعوبة ، فأنت تفترض أن يكون النصّ في « غريب الحديث » فلا تجده ، فترجع إلى « إصلاح الغلط » ، أو « تأويل مختلف الحديث » ، أو ... . وتجد نصًّا أقرب ما يكون إلى تفسير « غريب القرآن » أو « تأويله » فلا تجده ... وترجع في هذا وذاك إلى مؤلّفات أُخر لابن قتيبة - مع كثرتها - قبل أن تقف عاجزًا عن تخريج ذلك النّصّ ، وتوثيق تلكم النسبة ، لتُتَّهَم بأنك أغفلت تخريجَ بعض النصوص ، وما دُري ما صَنَعْتَ واجتَهَدتَ .

ومثل هذا في النصوص المنقولة عن ابن الأنباريّ تجد كثيرًا منها في «الزّاهر» ، تضطرُّ للنظر في مؤلفات ابن الأنباري عسى أن تعثر

على شيء .

والأمر نفسه في تلك النصوص والأسانيد الواصلة إلى الخطيب البغدادي ، وما أصعب الأمر هنا مع عالم مكثر من التأليف ، مباحث الحديث وعلومه متناثرة في مؤلّفاته ، فكم من خبر نُسب للخطيب وُجد في « تاريخ بغداد » ، أو « الأسماء المبهمة » ، أو « الفقيه والمتفقه » ، .. ولكن غيرها كثير لم نهتد للوصول إليها مع البحث ، ولو ذَكر المؤلِّفُ اسمَ الكتاب لأراحنا من المعاناة ، ولجعَلَنا نوفِّر جهدًا كبيرًا عند تخريج النّصوص ، أو نعرف أن الكتاب غير موجود ، أو مخطوطًا ، كنقله عن الخطيب أحاديث وأقوالًا نرجِّح أن يكون في كتابه في الأحاديث المدرجة .

وابن الجوزيّ **ينقل** عن المصادر والعلماء **بالوسائط** أحيانًا ، ولا يعود إلى المصادر أَنْفُسها ، وهذا مرتبط بما تقدّم من عدم إشارته إلى الكتاب الذي ينقل عنه ، فقد ينسب آراء للخليل وسيبويه والفرّاء والكسائي وأبي زيد وغيرهم ، تحاول توثيقها ممّا لهم من مؤلّفات فلا تجدها ، أو تجدها مغيّرة مُتصرَّفًا فيها ، ثم بعد البحث والتأمّل تدرك أن هذه النّصوص والآراء موجودة هكذا في بعض مصادره لا في مؤلّفات أصحابها .

وهو **يتصرّف كثيرًا في النّصوص** ، فقلّ أن تجدَ نصًّا ينقله بلفظه أو قريبًا من كلام صاحبه ، بل الغالب عليه أن ينقل بالمعنى ، وقد يسقط من النصّ ، وقد يدخل فيه من كلامه هو ،

وكلّ هذا يصعّب مهمة المحقّق في عزو النّصوص . فقد يشرح أبو عُبيد حديثًا في صفحة أو أكثر ، فيعرض أبو الفرج الكلام منسوبًا لأبي عُبيد في سطرين أو ثلاثة ، وقد يتحدّث الخطابيُّ عن فكرة أو قضيّة بالتفصيل وإيراد الحجج والعلل ، فينقلها المؤلف معزوّة للخطابيّ مختصرة مبْتسرة . ويترتّب على هذا التصرّف الخلط بين أقوال العلماء خلطًا كثيرًا ، فأبو عبيد مثلًا يسوق في شرح حديثٍ أقوالًا للأصمعي وأبي زيد وأبي عمرو والكسائي وغيرهم ، فينسب ابن الجوزيّ الكلام كلَّه لأبي عبيد ، ويكون ناقلًا له لا قائلًا به . والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُحصر ، فهو - كما أسلفْت - يندر أن يحفظ لنا نصًّا بلفظه . وقد يكون هذا منهاجًا ارتضاه المؤلّف ، أو يكون قد اعتمد على حفظه للأقوال والنُّصوص ، فأورد مضمونها وخلاصتها لا ألفاظها ومفرداتها .

وأختم ملحوظاتي عليه بتكرار ما سبق أن ذكرْته في الإحالات ؛ من أنّه أحال كثيرًا على أحاديث موجودة في الحميدي ولكنه لم يتعرض هو لها ، أو ذكرها باختصار ، أو أحال هناك أيضًا .

وأقول في نهاية مطاف هذه الدراسة : كِدْتُ أميلُ إلى أن يكون كتاب أبي الفرج بن الجوزي من آخر ما ألّف ، ففيه إحالات على عدد من مؤلّفاته « المغني » و « الزاد » ، و « التلقيح » و« التحقيق » وغيرها ، وعرضُه لبعض المباحث وحديثه عنها يبدو

أكثر عمقًا ونُضجًا عما في مؤلفاته الأُخر ، فكثير من الآيات التي فسرها هنا ذكر فيها أقوالًا وتفصيلات لم ترد في « الزاد » ، وشرحه لغريب الألفاظ الحديثية أعمق وأغزر كثيرًا عمّا هو في « غريب الحديث » ، كما أن الكتاب يكشف عن ثقافة ومصادر تدلّ على نضج وعمق كبيرين . وقد أفسد عليّ ظنّي هذا ما أورده صاحبُ « كشف الظنون » (٢/ ١٤٩٥) من قوله : أنجزه سنة ٥٧٦هـ . أي قبل وفاته بحوالي عشرين سنة .



تحقيق الكتاب :

قبل الحديث عن نسخ الكتاب المخطوطة وعن عملي في إخراج الكتاب أشير إلى أنّه لا إشكال **في نسبة** « **كشف المشكل** » لابن الجوزيّ ، ولا شكّ في كون ما نقدّم له هو الكتاب المذكور ، فقد ذكر الكتاب أكثر العلماء الذين ترجموا لابن الجوزيّ ، والذين عدّوا مؤلَّفاته ، كما نقل عنه من جاء بعده كابن حجر ، وأجمعت النسخ المخطوطة التي وصلتنا على نسبةِ الكتاب إليه ، كما أنّ في الكتاب إحالاتٍ على مؤلَّفات ابن الجوزي المعروفة « التلقيح » ، و« الزاد » . هذا إلى أن شيوخ المؤلّف الذين نقل عنهم النصوص وذكرهم في الكتاب كافية لتأكيد نسبة هذا الكتاب لابن الجوزي .

أما عنوان **الكتاب** فقد ورد في عدد من المصادر ، واختلف في تسميته اختلافات ليست كبيرة : فقد سمّاه سِبطه في المرآة : « الكشف عن معاني الصحيحين » ، وذكره ابن رجب في « ذيل الطبقات » : « الكشف لمشكل الصحيحين » ، وعند الذهبي في « السِّير » : « مشكل الصِّحاح » ، وعند الداودي في « طبقات المفسّرين » (١ / ٢٧٧) كما عند الذّهبي ، وفي « كشف الظنون » (٢ / ١٤٩٥) : « كشف مشكل الصحيحين » ، وفي « الهدية » (١ / ٥٢٢) : « كشف مشكل حديث الصحيحين » ، وذكره ابن حجر مرارًا في « الفتح » باسم « مشكل الصحيحين » أو « كشف المشكل » ، أو « المشكل » .

ولا يختلف ما كتب على أغلفة المخطوطات كثيرًا عن ذلك – وإن كان أكثره من عمل النّسّاخ .

وهكذا نجد المصادر تكاد تجمع على أن الكتاب كشف للمشكل ممّا في « الصّحيحين » من الأحاديث ، وإن كانت تختلف قليلًا في التّعبير عن ذلك . وأشير هنا إلى أنّ أبا الفرج يبدأ مسند كلّ صحابيّ بقوله : كشف المشكل من مسند ... .

وهذا كلّه يجعل الكتاب : « كشف مشكل حديث الصحيحين » ، وهي الأحاديث الواردة في كتاب « الجمع » للحميدي .

أما نسخ الكتاب المخطوطة : فقد سعيتُ منذ رأيْتُ قسمًا من الكتاب عند بدء عملي في تحقيق كتاب الحميدي قبل حوالي عشر سنوات ، سعيْت إلى أن أتعرّف أماكن وجود نسخ كتاب أبي الفرج أوّلًا ، ثم بذلْت جهودًا كبيرة في سبيل الحصول على هذه النسخ ، وقد تيسّر لي والحمد للّه أكثرُها ، بل كان منها ما هو في مكتباتٍ يعسر الوصولُ إليه ، ولكن اللّه وفّق وسهّل الأمر بأن كانت بعض المكتبات ومراكز البحث العلمي قد صوّرت هذه المخطوطات .

وأوّل ما يلفت النَّظر أن الكتاب – لكبر حجمه وتقسيمه إلىأقسام – قد تناثرت أجزاؤه وتفرّقت ، ولم أظفر له بنسخة كاملة في مكتبة من المكتبات التي حَوَت أجزاء منه . وقد توزّعت قطعه

- وهي إحدى عشرة - بين المكتبات في مصر والعراق والهند والمغرب وأمريكا .

وعند إنجازي الجزأين الأوّل والثاني من تحقيق الكتاب - وهو نصفه تقريبًا - كنت قد تمكّنت من الاطلاع على تسع من هذه الأجزاء ، وبقي جزءان في الموصل لم يصلا إليّ بعد ، واحد منهما من النصف الأوّل سأصرف النّظر عنه لما في هذا القسم من نسخ تُغني عنه ، أما الثاني وفيه القسم الأخير من الكتاب فما زلت جادًّا في الوصول إليه ، وأرجو من اللَّه تعالى أن أقف عليه قبل أن يخرج الكتاب ، وها أنا ذا أقدم تعريفًا موجزًا بالنسخ :

١- نسخة في مكتبة برنستون الأمريكية ، من أوّل الكتاب ، وهي النسخة الوحيدة التي احتفظت لنا بمقدّمة المؤلّف ، والقراءة عليه ، ففي أوّلها : قرئ على شيخنا ... وأنا أسمع : قيل له : قلت ....

وتنتهي هذه النسخة في آخر مسند عبد الرحمن بن سمرة [المسند ٢٤ - الحديث ٤٦٦] .

وتقع هذه النسخة في ٢٢٠ ورقة ، في كلّ صفحة من صفحتي الورقة سبع عشرة سطرًا ، وقد كُتبت بخطّ نسخي معتاد ، وتخلو النسخة من اسم الناسخ أو تاريخ النسخ ، وليس فيها إلَّا اليسير من التصحيحات على الحواشي ، وإشارات قليلة في مواضع إلى بعض المباحث .

وهذ النسخة رمزها في التحقيق (تَ) .

وكان هذا الجزء أوّل ما حصلت عليه وأفدْت منه في تحقيق كتاب الحميديّ ، وقد جُلب لي من أمريكا بوساطة مركز الملك فيصل قبل سنوات .

٢- نسخة تحتفظ بها مكتبة رضا في رامبور بالهند ، ومنها صورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - ف ١٤٧٦ . وهي الجزء الأوّل من الكتاب ، وينتهي في آخر مسند عائذ بن عمرو [المسند ٢٨ - الحديث ٥٠٢] .

وهذه النسخة في ٢٣٥ ورقة ، وفي كلّ صحفة منها تسعة عشر سطرًا ، وخطّها نسخيّ متقن ، فيه ضبط بالشكل لكثير من الكلمات ، وعليها مقابلات وتصحيحات ، وقد أنهى كتابتها علي ابن أبي بكر في شهر صفر سنة ٦٣٩هـ ، وأُشِيرَ إلى أنَها قُوبلت بالأصل المنقول منه وهذه النسخة رمزها (ر)

وعلى هذه النسخة ملحوظات عدّة ، منها : أن المخطوطة قد سقط بضعة أوراق من أولّها ، فُقد معها المقدّمة وشرح المؤلّف للحديثين الأوّل والثّاني ، وكانت بدايتها في أثناء شرح الحديث الثّالث من مسند الصّدّيق . وهذه النسخة قد أصابها اضطراب وخلط شديدين بين أوراقها ، فالذي يبدو أن أوراقها قد أُعيد تجميعها دون دقّة فحصل التقديم والتأخير الذي يجعل إعادة ترتيبها عسيرًا دون الاستعانة بنسخة أُخرى ، وهو ما فعلْتُه في صورة

المخطوطة حتى أعدْتها إلى وضعها الصحيح .

وعليه فالبداية الصحيحة للموجود من المخطوطة هي في قول ابن الجوزي في الحديث الثالث : أفتحلب لي ، معناه : هل أذن لك في ذلك ؟ ... . على أن بداية المخطوطة حسب ترتيبها الحالي في الحديث الخامس ، في قول ابن الجوزي : فكيف استحلّ قتلهم وسبي ذراريهم ... (ينظر صورة المخطوطة بعد صفحات) .

والأهمّ من هذا كلّه هو أن هذه النسخة هي الجزء الأوّل من النسخة الموجود منها في دار الكتب المصرية ثلاثةُ أجزاء : الثّاني والثّالث والرّابع ، فناسخ تلك الأجزاء التي سنصِفها بعد قليل هو علي بن أبي بكر، وأنجز تلك الأجزاء بعد تاريخ هذا الجزء بفترة قصيرة ، أضف إلى ذلك أنه أشار في نهاية الجزء الأوّل : يتلوه في الذي يليه كشف المشكل من مسند سمرة بن جندب ، وهو بداية الجزء الثاني من النسخة المصرية ، وخطّ الأجزاء كلُّها واحد ؛ وعدد الأسطر هو نفسه في الأجزاء جميعًا ، وقد كان النّاسخ ينهي بعض العبارات والأحاديث والجمل بأشكال زخرفية موجودة في الأجزاء كلّها ، كما كان الناسخ يكتب أرقام الأحاديث والعنوانات بخط كبير ، مع وجود وقف (الورقة ٢٢) على المدرسة الفخرية بين السُّورَين ، وهو الوقف الذي تكرّر كثيرًا في النسخة المصرية كما سيأتي ، وكل هذا لا يدع مجالًا للشكّ في أنّ هذه النسخة

متمّمة لنسخة دار الكتب . فانظر كيف تبعثر تراثُنا وتوزّع ، وكيف تلاعب التُّجار وسارقو التُّراث بعلومنا ، ولكن الحمد للّٰه الذي حفظ لنا هذا الجزء ليكون أمامنا نسخة كاملة تسقط ورقات من أوّلها وآخرها .

٣- الأجزاء الثلاثة المشار إليها في النسخة السابقة ، والتي تحتفظ بها دار الكتب المصرية في القاهرة تحت الرقم ٧٩٢ حديث ؛ وهي على النحو التالي :

أ - الجزء الثّاني : يبدأ بمسند سمرة بن جندب [المسند ٢٩ - الحديث ٥٠٣] ، وينتهي في آخر الحديث الثالث والثلاثين بعد المائة من المتفق عليه عن ابن عمر [المسند ٧٦ - الحديث ١١٤٥] ويقع في ١٥٠ ورقة ، وهي كسابقتها ولاحقتيها في كل صفحة سبعة عشرة سطرًا ، وناسخها هو السابق بالخطّ نفسه ، والمواصفات المذكورة .

وقد حدث في بعض أوراق هذا الجزء بين التسعين والمائة تقديم وتأخير ، دون ضياع شيء منها . ولكن بعد الورقة المائة وقع سقط يُقدّر بحوالي ثلاثين ورقة [من الحديث ٨٢٨ - ٩٣٠] .

ب - الجزء الثّالث : يبدأ بالحديث الرّابع والثلاثين من مسند ابن عمر [١١٤٦] ، وينتهي في مسند أبي هريرة : الحديث الثّاني والسبعين بعد المائة من المتّفق عليه [١٩٧٧] وهذا الجزء في ٢٥٣ ق . وقد كتبه النّاسخ نفسُه سنة ٦٤٠ هـ .

جـ - الجزء الرابع : يبدأ من الحديث الثالث والسبعين بعد المائة من مسند أبي هريرة إلى آخر الكتاب . وهو في ٢٥٠ ورقة .

وقد انتهى هذا الجزء في مسند أمّ الدّرداء الصُّغرى ، وهو آخر المسانيد في كتاب الحميدي ، ولكن الجزء يخلو من شرح هذا الحديث الوحيد في مسندها ، كما أنّه يفتقر إلى الخاتمة ، فيبدو أنه قد ضاعت ورقة أو أكثر من آخر الكتاب .

والأجزاء الثلاثة - كما سبق - بخطّ نسخيّ متقن ، كُتب عليها في مواضع لا تُحصر من صفحاتها وقفٌ على المدرسة الفخرية بين السُّورين ، وغلاف كلٌ جزء منها محلّى بشكل زخرفي وفوقه مستطيل، كتب فيها اسم الكتاب والمؤلِّف ، كما أنّ على الغلاف فيها كلّها مجموعة من التملُّكات والأختام والوقفيات .

٤- نسخة في المسجد الأعظم بمكناس في المغرب برقم (١٠٦) ، وهي مصوّرة في مكتبة الأوقاف في الرّباط (١٧ ق - ق ٢٥٧٠) ، وعنها نسخة فيلمية في مركز جمعة الماجد في دبيّ تحت الرقم (٣١١٦) وعن الأخير حصلْتُ على هذه النّسخة .

وهي النّصف الأوّل من الكتاب ، سقط منها أوراق من أوّلها وآخرها ،وكان الواضح من بدايتها شرح الحديث السادس - في مسند الصِّدِّيق ، فسقط من أوّلها مقدمة الكتاب ، وشرح الأحاديث الخمسة الأُول . كما انتهى في شرح الحديث الثالث والثلاثين بعد المائة من المتّفق عليه من مسند ابن عمر(١١٤٥) .

وهذه النسخة مكتوبة بخطٍّ نسخيٍّ جيد ، فيها ضبط بالشّكل . وعليها مقابلة وتصحيحات ، وعناوين المسانيد بخطٍّ أكبر ، وقد أصابها رطوبة أثرت على بعض الصّفحات ، كما أصاب أوراقها الأُولى والأخيرة تأكُّل وتمزّق أثر على عدد من الأوراق وأضّر بها ، على أن الأوراق الستّ الأخيرة بخط حديث مغاير لسائر النّصّ .

وهذه النسخة في ٣٠٣ ق (رقمت بالصفحات ٦٠٦ ص) ، وعدد الأسطر في كل صفحة تسعة عشر سطرًا ، وقد رمزت لها في التحقيق بالرّمز (س) .

٥- الجزء الثاني من نسخة أخرى في دار الكتب المصرية ، مقسّمة في الأصل أربعة أقسام ، والموجود يمثّل الرّبع الثّاني منها . وتبدأ من مسند أبي بكرة وتنتهي بالحديث السبعين بعد المائة وهو آخر المتّفق عليه - عن ابن عمر [من مسند ٢٦- ٧٦ ، الحديث ٤٧٤ - ١١٧٦]

وهذه النسخة تحت الرقم ٤٩٣ حديث ، تقع في ٢٢٥ ق ، في كلّ صفحة واحد وعشرون سطرًا ، كتبت بخطّ مغربيّ واضح سنة ٦٢٩هـ ، وقوبلت على الأصل المسموع على ابن الجوزي سنة ٦٦٩هـ بالحرم الشّريف ، وفي أولها كشف بأسماء أصحاب المسانيد ، وعليها أكثر من وقف وختم ، منها وقف على جامع شيخون ، وقد كتبت أرقام الأحاديث وعنوانات المسانيد بخطّ

أكبر، وعلى النسخة ما يشير إلى المقابلة والتصحيح . وهي نسخة جيّدة ، تخلو من السقط ، ويقلّ فيها الخطأ . وقد رمزت لها بالرمز (ك) .

٦- نسخة مكتبة خدابخش بالهند ، وهي مصوّرة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ف ٣٦٢٥ . وهي الربع الثاني أيضًا من الكتاب ، فبدايتها ونهايتها متوافقة تمامًا مع السابقة ، وتقع في ١٣٦ ورقة ، في كل صفحة خمسة وعشرون سطرًا ، وخطّها نسخي واضح ، وقد أُحيطت الكتابة بإطار ، وفي أولها كشاف بالمسانيد ، ونسخها محمد بن محمد بن علي الحسيني الشهير بالطنطاوي ، ولم يذكر تاريخ النسخ ، وهي من النسخ الجيّدة أيضًا ، إلّا أن بعض صفحاتها لم تكن واضحة وضوحًا كافيًا عند تصويرها عن أصلها بالهند . وهذه النسخة يرمز لها بـ (خ) .

٧- نسخة في بغداد ، كانت في مكتبة الدّراسات العليا بجامعة بغداد ، ثم انتقلت إلى مديرية الآثار العامة برقم ٤٥٢٢٩ . وهذه هي الجزء الرّابع من نسخة يبدو أنّها في خمسة أجزاء ، تبدأ من الحديث الحادي والتسعين من أفراد مسلم - مسند جابر ، وتنتهي في آخر أفراد البخاريّ من حديث أبي هريرة [الحديث ١٤٠١ إلى ٢٠٧٩] .

والنسخة في ١٩٦ ورقة ، في كل صفحة تسعة عشر سطرًا ، خطّها نسخي جيد ، رءوس الفقر وأرقام الأحاديث بخطّ كبير ،

وعليها بعض التّصحيحات ، وفيها قليل من الضبط ، مزّق جزء من صفحة العنوان وبداية المخطوطة - كما يظهر من الصورة التي ستلحق . وقد رمزت لها بالحرف (غ) .

٨- وأخيرًا أذكر نسختي مكتبة الأوقاف العامة بالموصل ، وهما اللتان لم أطّلع عليهما بعد ، ولكن ورد في فهارس المكتبة عنهما :

نسخة تبدأ بمسند سمرة بن جندب ، أوراقها مائتان وثلاث - حسن بك ٣ / ٢ . ولم يذكر الفهرس غير هذا (٦ / ٥١) .

وهي تشكّل الجزء الثّاني من الكتاب ، وهو الذي يوجد منه بين يديّ أربع نسخ ، وليس في تركها كبير ضرر ، وإن كان من تمام العمل الإفادة منها .

أما الثّانية فتبدأ بمسند أبي هريرة ، في أربع وتسعين ومائة ورقة ، كتبها أبو العزّ محمّد بن محمّد بن عليّ سنة إحدى وسبعين وستمائة - الحجّيات (٤ / ٤) (الفهرس ٣ / ٣٢) .

وهذه النسخة من القسم الأخير من الكتاب ، وحاجتي إليها كبيرة ، ولهذا سأظلّ ساعيًا للحصول عليها ، وسأقدّم عنها معلومات أكثر إن شاء اللّٰه تعالى .

* * *

ويبدو من عرض النّسخ السابقة أن الكتاب وصلنا كاملًا ، وأن نصفه الأوّل أوفر حظًّا وأكثر نُسَخًا ، ولكن غالب الكتاب يوجد

منه أكثر من نسخة ، ولن نضطرّ إلى التحقيق عن نسخة واحدة إلّا في مواضع قليلة .

وعدم وجود نسخة كاملة – غير ما جُمّع من مكتبتيَ رضا برامبور ودار الكتب – يجعل من غير المستحسن اتّخاذ نسخةٍ أصلًا لتحقيق الكتاب ، بل لابُدَّ من الرّجوع إلى النّسخ جميعًا ، كلّ واحدة في القسم الخاصّ بها ، ومقابلتها ، ومحاولة إثبات نصٍّ قريب ممّا ألّف ابن الجوزي .

ويُذكر هنا أن الأصل الذي أقام عليه ابن الجوزي شرحه – وهو « الجمع بين الصحيحين » للحميدي – بين يديّ ، وقد عملْت سنوات في تحقيقه ، وأنجزته منذ فترة طويلة ، ولكن تعثّر وتأخّر صدوره ، ونحن على أمل أن يصدر قريبًا جدًّا ، وقبل أن يخرج هذا الكتاب . كما أن كثيرًا من المصادر التي أفاد منها ابن الجوزي موجود ، ومؤلّفات ابن الجوزي نفسه تساعد على تجلية بعض النصوص ، فأقواله في هذا الكتاب تتقارب مع أمثالها في كتبه الأُخر ، كلّ هذا ممّا يُعين على حلّ ما قد يبدو من عقبات ، ويساعد على تبيّن ما قد يغمض من العبارات .

* * *

أما المنهاج الذي سلكْتُه في إخراج النَّصِّ فيمكن إيجاز أهمّ ملامحه فيما يلي :

تخريج الأحاديث التي أقام عليها المؤلف الكتاب ولمّا كان المؤلف لا يذكر من الحديث غالبًا إلّا جزءًا منه ، أو رواية من رواياته ، وكُنت قد خرّجت جميع الرّوايات والطُّرُق في تحقيق كتاب « الجمع » ، فقد رأيت هنا أن أقتصر على ذكر رقم الحديث في البخاري ومسلم ، والحديث في البخاريّ قد يكون في مواضع متعدّدة ، فأورد الموضع الذي فيه ذكر أطراف الحديث ، وقد أحتاج لذكر أكثر من موضع إذا كان الموضع الأوّل ليس فيه شيء من النصّ الذي يشرحه ابن الجوزيّ .

وتيسيرًا للأمر فقد ربطت كلَّ حديث هنا بما يقابله في « الجمع » ، ليسهل معرفة النصّ والرّوايات كاملة ، وليُفاد من تخريجها هناك ، كما رقّمت أحاديث ابن الجوزي ، سواء ما شرح فيه نصًّا ، أو ما أورد رقمه وأحال فيه على موضع آخر ، ومن هنا سترى أمامك رقمين يفصل بينهما خط مائل ، الأوّل منهما رقم الحديث المسلسل في هذا الكتاب ، والثاني رقم الحديث كما هو في ترقيمي « للجمع » ، وهذا الثّاني ليس متسلسلًا ، لأن ابن الجوزي كما قُلْنا - يسقط بعض أحاديث الحميدي فلا يعرض لها . فإذا كان أمامنا (١٢٠ / ١٣٥) ، فالأول هو رقم الحديث عند ابن الجوزي ، والثاني عند الحميدي .

* وقد اختلفت النسخ كثيرًا في إثبات عبارات السّماع والتحديث في الأسانيد التي رواها ابن الجوزيّ ، والتي كانت

تكتب مختصرة أحيانًا وتامّة أحيانًا أُخر ، وقد أثبتّها تامّة مع ترجيح واجتهاد في قراءة بعض العبارات ، مثل أنا ، نا ، ثنا ... والتي قد تكتب في بعض النسخ تامّة أحيانًا فأعتمدها وآخذ بها .

كما اختلفت النُّسَخ في ذكر الصلاة والسلام على نبينا ﷺ ، فاخترت إثباتها .

وقد ربطت الأحاديث بعضها ببعض ، وأوضحت إحالات المؤلف ، وبيّنت بإيجاز النّصوص التي أحال عليها ولم يذكر منها شيئًا .

* وقد اجتهدت كثيرًا في التّخريج والتّوثيق والتّعليق ، مع ميل وسعي دائبين إلى عدم الإطالة ، ورغبة في الاختصار ما أمكن ، فحاولْت عزو النصوص والآراء ، وبخاصّة ما ذكر المؤلِّفُ أصحابها ، وتخريج الأحاديث التي وردت خلال شرحه من « الصحيحين » أو غيرهما ، وتخريجِ الشّعر ونسبتِه ما أمكن ، وضبط ألفاظ اللغة وغريبها ، وذكر المصادر الفقهية عند المسائل التي عرضها المؤلِّف ، وذكر بعض المصادر للتعريف بالصّحابة الذين يُقدّم لهم في بداية كلّ مسند ، والتعليق المختصر كلّما رأيت حاجة لذلك . وكلُّ هذا مقدَّر فيه عدم الإطالة ، وتقديم نصّ ابن الجوزي وليس تعليقاتي التي قد تطغى وتضخم الكتاب .

* ولم أُعْنَ كثيرًا بالخلافات اليسيرة بين النسخ شعورًا بعدم فائدة كثير منها ، كما لم أنبّه على الاختلافات بين ما نقل المؤلِّف

وما في المصادر إلَّا إذا رأيت في ذلك فائدة ، لأنَّ الأصل عنده - كما سبق - عدم الالتزام بالنصّ الذي ينقله .

* وقد رأيت أن ألحق بالنص بعض الفهارس التي يمكن أن تخدم الكتاب وتعين على الوصول إلى مباحثه وموضوعاته ، فكان ما صنعت من الفهارس :

١- فهرس المسانيد .

٢- فهرس القرآن الكريم .

٣- فهرس الشعر .

٤- فهرس الفوائد والمباحث .

٥- المصادر .

* * *

وبعـــد

فإن من أعظم ما منّ اللّٰه تعالى به عليّ - وفضله عظيم ، وكرمه واسع - أن أعانني على العمل في هذا الكتاب ، كما سبق أن عملْت في أصله . وأيُّ خير أعظم من أن أقضيَ سنواتٍ في العمل والبحث في « الصحيحين » ، فكفاني فَخرًا أن أكون ممّن عملوا في هذين السِّفرين الخالدين ، وحسبي شرفًا أن يكون وقتي

قد صُرِف واستُثمِرَ مع الإمامين الجليلين ، وحقيقٌ بي أن أُغبط على هذا !

ويبقى رجائي الكبير العظيم وحسن ظنّي باللّه عزَّ وجلَّ أن يجعل عملي هذا في صالح الأعمال ، وأن يكتبه مع العلم الذي يُنتفع به ، ودعائي إلى اللّٰه سبحانه وتعالى أن يتقبّلَ منّا ويغفرَ لنا .

واعتذاري إلى العلماء والباحثين عمّا وقع من سهو وتقصير ، وعمّا فات - وهو غير قليل - ولكنّه جهد بذلْتُه ، وطاقة بشرٍ لا عصمة له .

والحمد للّه ربِّ العالمين

وصلوات ربّي وتسليمه على

سيّد الأنبياء وخاتم المرسين

علي حسين البواب

الرياض فجر الأربعاء ٩ شوال ١٤١٧هـ

١٩٩٧/٢/٢٥م



نماذج من مخطوطات الكتاب



الجزء الاول من كشف المشكلات للعلامة ابن الجوزي رحمه الله امين
وهو شرح لبعض احاديث من المسانيد كل يعلم من باطنه

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible] شيخنا شيخ الاسلام الامام العالم الاوحد الفقيه الحافظ
[illegible] الحديث جمال الدين ابي الفرج عبد الرحمن بن علي
[illegible] وانا اسمع قيل له قلت رضي الله عنك الحمد لله
[illegible] اذا [illegible] علينا احسن الحديث ووسم ايمه امنا
[illegible] وللحديث وحصل نقاد الرواة يعرفون وضع القراة
[illegible] من الحديث وسمانا المسلمين من قبل فله الشكر
[illegible] الحديث احمده على رحولية الفهم واعوذ به
[illegible] العلم واسله حفظ المواريث
[illegible] كنت لا استطيبه ولا استزيب
[illegible] من الانبيا من لدن ادم وشيث وصلى
[illegible] نظرا وعبث ٥ اما بعد فان
[illegible] ما لم يحفظ كتابا قبله فقال عز وجل
[illegible] استحفظوا من كتاب الله وقال
[illegible] لحافظون ثم انعم علينا بحفظ المنقولات عن
نبينا صلى الله عليه [illegible] العلما جمع ذلك والطلاب الجد
[illegible] حتى [illegible] البلدان وهجروا الاوطان وانفقوا في

التسليم الى اختيار الله عز وجل فانه من رضي بالقضا
اعين على المقضي ومن مال الى اختيار نفسه وكل الى تدبيره
كما قال في حق هاجر لو تركت زمزم لكانت عينا معينا ◌

وفي الحديث الاول من افراد مسلم

لا تحلفوا بالطواغي ولا بابائكم الطواغي جمع طاغية
وهي الطواغيت وهي الاصنام التي كانت تعبد في الجاهلية
والطغيان في الحقيقة مضاف الى عابديها لكنها لما كانت
السبب اضيف اليها فقيل طواغي اي مطغي فيها كقوله
تعالى انهن اضللن كثيرا من الناس واصل الطغيان مجاوزة
الحد في المعصية ويقال طغى البحر اذا هاجت امواجه
وطغى السيل جاء بماء كثير وطغى الدم تبيغ قال الخليل والطغوان
لغة في الطغيان والفعل طغيت وطغوت ه واما الحلف
بالابا فقد ذكرناه في مسند عمر وفي الحديث الثاني حسر
عنها اي كشف ◌ والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد
وآله الطيبين وسلم تسليما

كمل الجزء الاول بحمد الله وعونه يتلوه في الثاني
كشف المشكل من مسند عبد الله بن مغفل ◌

فكيف استحل قتالهم وسبي ذراريهم ثم كيف قال لو منعوني عناقا
او عقالا والعناق والعقال لا يوخذان في الزكاة ثم
كيف تقول عمر رايت الله قد شرح صدر ابي بكر للقتال
فعرفت انه الحق وظاهر هذا انه وافقه بلا دليل والجواب
ان اهل الردة في زمن ابي بكر انقسموا فرقتين ففرقة عادت
الى الكفر وهم المذكورون في قوله وكفر من كفر
من العرب وفرقة فرقت بين الصلوة والزكوة فاقرت بالصلوة
دون الزكوة وهولاء بغاة غير انهم لم يسموا بذلك لدخولهم
في فريق المرتدين فاضيف الاسم الى الردة لكونها اعظم
الامرين وارخ مبدا قتال البغاة بايام علي عليه السلام
اذ كانوا في زمانه منفردين لم يختلطوا بالمشركين وانما
سميناهم بغاة لقرب العهد وجهلهم بامر الشرع بخلاف
ما لو نبغت اليوم طايفة تجحد الزكوة فانا نسميها كافرة
لا باغية لان وجوب الزكاة قد استفاض وفي احوال اوليك
البغاة وقعت الشبهة لعمر فراجع ابا بكر تعلقا منه
بظاهر لفظ الرسول قبل ان يتامل المعنى فقال ابو بكر
ان الزكاة حق [illegible] [illegible] قول النبي صلى الله عليه وسلم

ان قوله يحتسب ... حبيه هل اذن لك في ذلك والثالث
انه قد روى هذا الحديث احمد في مسنده فقال فيه فقلت
لمن انت يا غلام فقال لرجل من قريش فسماه فعرفته فيجوز
ان يكون ذلك الرجل ذا قرابة لرسول الله صلى الله عليه وسلم
او لابي بكر او صديقا لا يبخل في والرابع ان الجائع والعطشان
اذا مر بغنم لا غيرك كما جاز له ان ياخذ قدر حاجته هذا مذهب
اصحابنا والحسن والزهري قالوا وكذلك اذا مر بالثمار المعلقة
ولا حائط عليها جاز له الاكل من غير ضمان سوا اضطر اليها
او لم يضطر وقال بعض اصحابنا انما يباح للمحتاج قال احمد في
رواية صالح ارجو ان لا يكون به باس اذا كان مسافرا وا
المسند لو حديث ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
اذا امر احدكم بابل فاراد ان يشرب فلينادي يا راعي الابل ثلثا فان
اجابه والا فليشرب والخامس ان يكون استجاز ذلك
لموضع كفرهم وان اموالهم كالفي وقوله فحلب كثبة من اللبن
وهي القطعة سميت بذلك لاجتماعها وكذلك كثبة من التمر
والادقوه ذا الركوة يحمل فيها الما وقوله ارتوي فيها اي
احمل فيها الما للري وقوله فصببت على اللبن برد على القدح الذي

وبأمثالهم [illegible] الا [illegible]

يدعون ربهم [illegible] الذين [illegible]

[illegible] كان امره [illegible]

قوله واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة

آخر الجزء الأول يتلوه [illegible]

في الذي يليه

كشف المشكل من مسند سمرة

ابن جندب

وقع الفراغ من نسخه بيد كاتبه العبد

الفقير الى رحمة الله تعالى علي بن ابي بكر

الكاتب يوم الاثنين سلخ صفر

من سنة تسع عشرة وستمائة غفر الله

له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين يا رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين

قوبل بالاصل المنقول منه

البخاري ومسلم

تأليف

الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ

أبي الفرج عبد الرحمن ابن علي المعروف

بابن الجوزي رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

كشف المشكل من مسند سمرة

بن جندب جملة ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible] أخرج له منها في

الصحيحين سبعة [illegible]

الحديث الأول

قوله صليت [illegible] رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible] على امرأة ماتت في نفاسها

[illegible] ثم قد ذهب [illegible]

[illegible]

مسند على [illegible]

ذهب أحمد والشافعي [illegible] رجلا [illegible]

عند صدره وقال أبو حنيفة [illegible] الصدر [illegible] رجلا كان

أو امرأة وقال مالك [illegible] امرأة عند منكبيها

واختلف أصحاب الشافعي في موقفه من الرجل فمنهم من ذهب

إلى مذهبنا ومنهم من قال عند رأسه [illegible] لا يفعل شيئا

إلا لحكمة وقد يخفى علينا وجه الحكمة وقد [illegible] وقد

يكون [illegible] فإذا

كان الميت رجلا فللقيام عند صدره وجهان أحدهما [illegible] وجهه

له بالدعاء والثاني أن صدره [illegible] والعلم فأما المرأة فاحرمه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبالله التوفيق

وفي الحديث الرابع والثلاثين

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان نزل في خيمة تحت سموم الشمس بمحنى الطلح والبطحاء المكان المتسع وشفير الوادي حرفه وقد سبق معنى عرش ومعنى الأكمة والخليج بعض النهر كأنه مختلج منه أي منقطع منه والكثب جمع كثيب وهو ما اجتمع من الرمل وارتفع وقوله تدحى السيل فيه بالبطحا أي يدحي البطحا وترابه أي دفعها إليه وبسطها فيه حتى خفي وقوله بشرف الروحاء شرف الروحاء ما ارتفع من ذلك المكان وحافة الطريق جانبه والعرق من الأرض سبخة تنبت الطرفاء والسرحة شجرة والجمع سرحات بفتح السين والراء وهو نوع من السحر له ثمر قال الشاعر

فواعديه سرحتي مالك

والرويثة اسم موضع ووجاه الطريق مقابله والبطح المكان الواسع والتلعة مسيل الماء من فوق إلى أسفل والهضبة فوق الكثيب في الارتفاع ودون الجبل والرضم بفتح الراء والضاد حجارة كبار وجمعها رضام والسلمات والسلم شجر والواحدة سلمة وهي شجرة ورقها هو القرظ الذي يدبغ به الأديم وهرشى اسم مكان

آخر الجزء الثالث يتلوه في الذي بعده
إن شاء الله تعالى الحديث الثالث والتسعون
بعد المائتين

فرغ منه العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى [illegible] بن أبي بكر بن [illegible]
غفر الله له ولوالديه ولمن نظر فيه ولجميع المسلمين في يوم الاثنين سابع
عشر محرم من سنة أربعين وستمائة وصلى الله على سيدنا محمد النبي
وآله وسلم تسليما كثيرا

لقد صدّر أقوامٌ خلاةٌ من العلم يقولون في ا[illegible] ما قولًا بلا علم

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

وفي الحديث الثالث والسبعين بعد المائتين

كان موسى يغتسل وحده فقالوا ما يمنعه ان يغتسل معنا الا انه آدر

قال ابن قتيبة الادر عظيم الخصيتين يقال رجل آدر بين الادرة

والادرة والمشرج ان تعظم واحدة وتصغر الاخرى والمؤبن تصغير

الماء وجمل سرع اسراعا لا يرده شيء والملا الاشراف

وطفق اخذ في الفعل والندب الاثر يا [illegible] [illegible]

[illegible] الخال والاندب

فان قال قائل كيف [illegible] موسى ان يمشي بين بني اسرائيل مكشوف

العورة فالجواب من وجهين احدهما ان موسى كان في خلوة [illegible]

في الحديث فلما تبع الحجر لم يكن عنده احد فاتفق انه جاز على

قوم فرأوه ومن [illegible] الانهار [illegible] خلت لا [illegible] وجود قوم [illegible]

منها في موسى [illegible] لامه [illegible] لا يراه احد على ما راى من [illegible]

المكان فاتفق [illegible] وا [illegible] ان موسى انما نزل [illegible]

متزرا فلما خرج يتبع الحجر [illegible] [illegible]

وقوله في العزل ذاك الوأد الخفي الوأد مصدر وأد الرجل
ابنته إذا دفنها وهي حية فهي موؤودة فكان جعل العزل كالقتل
لأنه إتلاف ما هو منتهى للتماصاعد إلى مقام الكمال وتلاوته
قوله تعالى وإذا الموؤدة سئلت عند ذكر العزل للتنبيه على
أن هذا مرتقى إلى مقام تلك وهذا كله للإعلام بالكراهة
وقد تقدم في مسند جابر أن رجلا سأله عن العزل عن جاريته
فقال اعزل عنها إن شئت وقد اتفق العلماء على جواز العزل

من عبد الله ...

كشف المشكل من

مسند أم الدرداء ذكر لها حديثا واحدا
قد سبق في مسند أبي الدرداء ...

البرقاني وهذه أم الدرداء الصغرى وليس لها صحبة ولا سماع
من رسول الله فأما أم الدرداء الكبرى فلها صحبة وليس
لها في الكتابين عن النبي شيء قلت أم الدرداء الكبرى اسمها
خيرة بنت أبي حدرد زوجة أبي الدرداء لها صحبة ورواية
عن النبي صلى الله عليه روت عنه ثلاثة أحاديث وليس
لها في الكتابين حديث وأم الدرداء الصغرى اسمها هجيمة

1

... الجنة اراد ان ...

... الكلام

... بالاخبار ...

... في غرفة ... فقال

... الضعف ...

قال نعم قال ... كم

... عثمان قال وانا

قال نعم قال ...

... رحل ...

... قال ...

الاول

الصحيحين من حديث أحد الخيل معقود في نواصيها الخير وقد فسرناه في مسند
جرير وقد رواه البرقاني فزاد فيه الإبل عز لأهلها والغنم بركة وذلك
لأن العرب يسرون ويفتخرون بها من يكثر ماله وينقل أموالهم عليهم الإبل
والبركة في الغنم من جهة ألبانها وأولادها

كشف المشكل من مسند عمران بن حصين

أسلم قديما وروى عن رسول الله مائة وثمانين حديثا أخرج له منها في الصحيحين
أحد وعشرون حديثا فمن المشكل في الحديث الأول أسرينا مع النبي
صلى الله عليه وقد بينا في مسند أبي بكر أن سرى وأسرى لغتان وهو سير الليل كله
وقوله وقعنا وقعة ولا وقعة عند المسافر أحلى منها وذلك لأنه يكون قد أخذ منه
السير والسهر فيستلذ النوم قوله وكان جليدا يقال للرجل إذا كان قوي
الجسم والقلب إنه لجليد وجلد وقوله لا ضير أي ما ضر لا يضر فإن قيل كيف
قال ارتحلوا وأخر الصلاة وفي الصحيحين من حديث أنس عنه أنه قال من نسي صلاة
أو نام عنها فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك فالجواب
أن العمل على حديث أنس وأنه لا يجوز تأخير الصلاة عند الذكر والانتباه وأما ارتحاله
عن المكان فقد جاء في الحديث أنه قال إن هذا الوادي به شيطان فارتحلوا منه وهذا
لا يعلمه إلا الأنبياء فإن قيل كيف ذهب الوقت ولم يشعر به رسول الله وقد
قال ولا ينام قلبي فالجواب من وجهين أحدهما أن ذلك خاص في أمر الحدث لأن
النائم قد يكون منه الحدث ولا يشعر به وليس كذلك رسول الله والثاني أنه أعطي ذلك
لأجل الوحي في المنام فأما معرفة الوقت ورؤية الشمس فذلك إلى البصر لا إلى القلب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الخاتمة [illegible]

[illegible] بالبشرى [illegible]

[illegible]

[illegible] الشهاب الرحـ[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

شرح مشكل الصحيحين

[illegible]

حديث

[illegible]

قال ما مرت علي ليلة منذ سمعت هذا إلا وعشرون وصبي

وفي الحديث التاسع والستين

أن هذا الأمر في قريش يعني به الإمارة

وفي الحديث السبعين نهى عن قتل النساء والصبيان

لا يجوز قتل النساء لمعنيين أحدهما أنهن لا يقاتلن

في الأغلب وفي قتل من لا يقاتل نوع جور والثاني أن يبقين

يسترقونهن فيصرن غنيمة للمسلمين وكذلك الصبيان

فقتلهم تفريط في المال فأما إن قاتلت المرأة فإنها تقتل

حينئذ وأما الشيخ الفاني والراهب والأعمى والزمن

فإنهم لا يقتلون أيضا إلا أن يكون لهم رأي وتدبير

يخاف منه النكاية في المسلمين أو يحاربوا فيجوز

حينئذ قتلهم

كمل تصنيف شرح مشكل الصحيحين بحمد الله وعونه وتوفيقه

وتأييده يوم الأحد لعشر بقين من شهر رمضان المعظم

سنة تسع وعشرين وستمائة

وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وأزواجه وذريته أجمعين

عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عنه الغافلون وسلم تسليما

بلغ مقابلة على الأصل الذي سمع على المصنف الإمام العالم [illegible]

جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

كشف المشكل من مسند أبي بكرة

واسمه نفيع وإنما كني بأبي بكرة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما
حاصر أهل الطائف نادى مناديه أيما عبد نزل من الحصن إلينا فهو حر
فنزل أبو بكرة في بكرة فكني بذلك ۞ وجملة ما روى عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم مائة واثنان وثلاثون حديثا أخرج له منها في الصحيحين
أربعة عشر حديثا فمن المشكل في الحديث الأول إن الزمان قد
استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض ثم قال هذا إبطال النسيء
الذي كانت العرب تفعله وفيه نزل إنما النسيء زيادة في الكفر والنسيء تأخير
الشيء وكانت العرب قد تمسكت من ملة إبراهيم عليه السلام بتحريم الشهور
الأربعة فربما احتاجوا إلى تحليل المحرم لحرب تكون بينهم فيؤخرون تحريم
المحرم إلى صفر ثم يحتاجون إلى تأخير تحريم صفر ثم كذلك حتى تتدافع الشهور
فيستدير التحريم على السنة كلها فكأنهم يستنسئون الشهر الحرام ويستقرضونه
۞ قال الفراء كانت العرب في الجاهلية إذا أرادوا الصدر عن منى قام
رجل من بني كنانة يقال له نعيم بن ثعلبة وكان رئيس الموسم فيقول أنا
الذي لا أعاب ولا أجاب ولا يرد لي قضاء فيقولون أنسئنا شهرا يريدون أخر

أخر عنا

[illegible] في [illegible] [illegible] في الحرف [illegible]

[illegible] اذا [illegible] [illegible] على الشمس [illegible]

ه هذا التعليق [illegible] التمر [illegible] [illegible]

بطاق لأنه لو كان [illegible] لا تقع الا على الشتاء كان التعليق [illegible] الكلمة لغوا

في الحرف الثاني [illegible] [illegible] [illegible] يوصي فيه بيت

[illegible] [illegible] ه هذا الامر [illegible] الاخر [illegible]

قبل الفوت فان قال [illegible] كان كذلك فان [illegible] [illegible]

في الليلة [illegible] [illegible] [illegible]

فيه ليلة غير هذا [illegible] في كتاب [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] على ليلة منذ سمعت هذا الا [illegible]

والستين ان هذا الامر [illegible] [illegible] الامانة [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

لا [illegible] [illegible] [illegible] الثاني [illegible]

[illegible] [illegible] وكذلك [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

لا [illegible] [illegible] [illegible]

المسلمين [illegible] [illegible] [illegible]

وتعالى [illegible] [illegible] [illegible]

ابن [illegible] [illegible] [illegible]

ربه [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible]

ولجميع المسلمين [illegible]

سيدنا محمد وعلى اله وصحبه

الجزء الرابع من مسند

تأليف الشيخ الإمام ال...

ابن الشيخ عبد الرحمن

رضي الله عنه

محمد يحيى قاسم

١٥

الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد واله وصحبه

يث

ن والتسعين

سول الله صلى الله عليه وسلم في سقا فاذا لم تجدوا

ن نور من حجارة فقيل لابي الزبير من برام

سقا القربة قال ابو زيد يقال لمسك السخلة

لشكوة فاذا فطم فمسكه البدرة فاذا

فاذا النور كلمة فارسية وهو

معرب ه قرات سجالى

ر ابي عبيدة قال ومما دخل

ال الحسب والنور وهي فارسية قال

دريد فاما النور الرسول فعربي صحيح

فيما بينا معمل يرضى به الماتي والمرسل

في الرساله من قولك اتيته قال وقال

عرابي النور الجارية التي ترسل بين العشاق

الحجارة يعمل منه القدور وكان ينبذ له في

ما نطلب نقيعه كالتمر والزبيب وغير ذلك

ان الحديث الثاني والتسعين في مسند بن

ث الثاني والتسعون

وفي الحديث التسعين

إذا قضى الله الامر في السما ضربت الملايكة باجنحتها خضعانا لقوله كأنه سلسلة على صفوان فاذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم ه الخضعان والخضوع التطامن والصفوان الحجر الاملس واذا جرت السلسلة عليه ازعجت القلوب بالرعب وفزع عن قلوبهم ازيل عنها الفزع

وفي الحديث الحادي والتسعين

من صلى في ثوب فليخالف بين طرفيه والمراد تكميل الستر والاستيثاق منه ه والحديث الثاني والتسعون قد تقدم في مسند ابن عباس وغيره ه

تم الجزء الرابع والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد نبي الرحمة وخير خلقه
وآله وصحبه وأزواجه وذريته ورحم الله
كاتبه وصاحبه وجميع المسلمين

يتلوه ان شا الله في الجزء الخامس وفي الحديث الأول من افراد مسلم قد تقدم في هذا المسند في الرابع والتسعين بعد المائة

اللهم ارحم كاتبه واذكره اذا نسيه اهل الدنيا وارحم من ترحم عليه